بحث

التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مرتجيات التنظير ومعوقات التنظيم

"دراسة تحليلية"

إعداد الباحث

مصطفى ابو المعارف حفني

الملخص

من الحقائق المسلم بها في النظام الدولي الحديث أن التكامل الاقتصادي يعتبر وسيلة لتحقيق النمو السريع والتخفيف من حدة المآزق الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الأطراف الدولية. ولذلك، وفي ظل نظام اقتصادي دولي مليء بالتطورات والمخاطر، تسعي الدول إلى توطيد سياستها الاقتصادية تحت راية كتلة اقتصادية إقليمية، بحيث تستفيد من القضاء على التمييز الاقتصادي إما من خلال اتفاقات التجارة التفضيلية كمنطقة التجارة الحرة، أو الاتحاد الجمركي، أو من خلال نشر مزايا التكلفة النسبية بكفاءة مع فوائد سوق إقليمية أكبر.

ولذلك، من شواهد التكامل الاقتصادي الإقليمي أن يكفل تحقيق أقصى قدر من العوائد في ظل إنعدام الحواجز التجارية، وتحقيق الإندماج البيني للدول الأطراف إما من خلال نهج حكومي إقليمي أو مقاربة فوق وطنية. ولا شك أن إنستار هذه السمات والخصائص أو غيابها قد يؤدي إلى إضعاف الاستراتيجيات التنظيمية للدول داخل المناطق المتكاملة اقتصادياً. ووفق هذه القواعد والمسلمات تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي في القانون الدولي مع الأخذ في الاعتبار المفاهيم التي يتم التعامل بها في العلاقات بين الدول. وستتم مناقشة تأثيراته على اقتصادات الدول الأطراف من خلال الإحصاءات والأدلة والحجج الداعمة، مع الكشف عن أهم الفرص والتحديات.

المقدمة:

شهد الاقتصاد الدولي تطوراً سريعاً في مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي لاسيما منذ النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد ساهمت هذه المبادرات في تحرير التجارة وفي الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتعزيز المبادلات التجارية والاستثمار، وبالتالي يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلة فعالة لنمو دولة الرفاهية في الدول الأعضاء. ومع ذلك، قد يكون للتكامل الاقتصادي الإقليمي آثاراً سلبية للعديد من البلدان. فبعد نقطة معينة، لا يمكن تحقيق المزيد من المكاسب من التكامل إلا من خلال مقايضة التكاليف في سياسة أو قطاع مقابل الفوائد في آخر. ونحن نزعم أن السياسات الاقتصادية التكاملية تكون مستدامة وقابلة للاستمرار طالما فوائدها للمواطنين مرئيةً لهم. وعلى المدى الطويل، تصبح المقايضات المطلوبة لتعميق التكامل

غير مرئية، وعندئذ يبدو أن عكس مسار عملية التكامل هو الخيار الملائم. ونستنتج أن التكامل يحتاج إلى دعم بسياسات محلية تخفف من تكاليف الاندماج التي تتحملها بعض المجموعات أو القطاعات الاقتصادية.

أهمية البحث:

إن مصدر أهمية هذا البحث يتمثل في الأتي:

الأهمية النظرية: يتعلق الإطار العام لهذه الدراسة بعدد من المترادفات الرئيسية: كالتكامل الاقتصادي الإقليمي (Regional economic integration)، واتفاقات التجارة التفضيلية (Preferential trade agreements)، ولا ينتاب الباحث أدني شك في أن التأطير العلمي والأكاديمي لهذه المفاهيم يمكن أن يوجه أنظار الباحثين إلي مجال بحثي جديد من خلال تسليط الضوء علي "دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي الإقليمي".

الأهمية العملية: يمكن لنتائج الدراسة أن تسهم في طرح أفكار قد تساعد في إبراز الجوانب الإيجابية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، والتي تسمح لدوله الأعضاء بالتجارة دون حواجز، وتقلص الفوارق الهيكلية بين الاقتصادات، وتؤدي لانخفاض التكاليف وفي النهاية زيادة الثروة الإجمالية. وأخيراً، يتم من خلالها تشجيع التعاون السياسي، إذ غالباً ما تنتهي الصراعات السياسية بخسائر اقتصادية ناتجة عن الحروب التجارية أو حتى العسكرية.

دوافع البحث:

سنحاول تقرير أهم دوافع الدراسة باختصار كما يلي:-

- ❖ من الدوافع التي كان لها الأثر في انتقاء موضوع الدراسة هو شيوع ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في المشهد الدولي المعاصر، وتزايد أهميتها مع انتشار العولمة وتأثيراتها الاقتصادية، وانضواء معظم بلدان العالم في إطار اتفاقيات تستهدف مستويات متفاوتة من التكامل الاقتصادي بينها.
- ❖ وهنالك دافع آخر يتجلَّى في محاولة التنبؤ بالعواقب – قصيرة أو طويلة المدى – لاتفاقيات التكامل الاقتصادي ودراسة أسبابها وفهم جوانب الربح والمخاطر. فلا شك أن هناك

مكاسب تعود على الأطراف التي تعتمد قواعد التكامل الاقتصادي في إطار سعيها لزيادة معدلات الرفاهية الاقتصادية. ولكن إذا تعذر التعامل مع المخاطر بالشكل الملائم فمن الممكن بسهولة أن تطغى على المكاسب، مع احتمال أن تعكس مسار الإنجازات التي تحققت في ظل هذه التكتلات.

إشكالية البحث:

تبين لنا النظرية الاقتصادية والتجربة الدولية أن اتباع مسار التكامل الاقتصادي يعد خياراً واعداً، فالبلدان تزداد قوةً وثراءً عندما تندمج بقوة في الاقتصاد العالمي. وبعبارة أخرى، يمكن للتكامل الاقتصادي أن يخلق بيئة مواتية للنمو أو زيادة الإنتاجية بسرعة وبتكلفة زهيدة. وهذا مهم بشكل خاص للاقتصادات النامية التي لا تزال متخلفة عن مستويات الدخل التي حققتها اقتصادات أخرى مماثلة الحجم ولكنها أكثر انفتاحاً بشكل عام. وهنا تكمن **إشكالية الدراسة**، فالجوانب التطبيقية للتكامل الاقتصادي قد يكون لها آثاراً سلبية علي اقتصادات الدول الأعضاء، مثل فُقدان السيادة الوطنية، والمُنافسة الشديدة، ومُزاحمة العمالة المحلية والهجرة، وهنا يبقي السؤال محيراً، والإجابة عنه أشد حيرةً منه، إذ كيف لهذه الدول أن تقهر النظرة الآنية لتلك السلبيات، وأن تؤثر الرؤية الأبعد للمزايا والمنافع والمصالح الوطنية، والاستفادة من شيوع ظاهرة التكتلات الإقليمية.

أسئلة البحث:

للوصول إلي إجابة موضوعية عن إشكالية الدراسة لابد من تسليط الضوء علي ما يلي:

- ما هو التكامل الاقتصادي الإقليمي "المفهوم، الدوافع، الآثار، المعوقات"؟.
- ما هي الفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول الأعضاء من التكامل الاقتصادي؟.
- ما هي أهم المقاربات النظرية للتكامل الاقتصادي الإقليمي؟.
- إلى أي مدىً تمثل المكاسب الاقتصادية للتكامل الإقليمي دافعاً نحو نظام دولي أكثر تعددية، يسهم في تفعيل حركة التجارة الدولية؟.

منهجية البحث:

يعد المنهج الوصفي التحليلي خياراً ملائماً لمعالجة إشكالية الدراسة وما يتفرع عنها من تساؤلات، فهو يعتمد علي دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وتفصيلها وتصنيفها وتفسيرها، وتتضمن هذه

الطريقة جانبان، **الجانب الكيفي:** وسوف يستخدم لإجراء تحليل وصفي لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي واستجلاء خصائصها وتحليل العوامل المؤثرة وتفسير النتائج، **الجانب الكمي:** وسوف يستخدم لمنح الظاهرة وصفاً احصائياً يوضح مقدارها وحجمها، ومدي انطباق نتائجها علي الوحدات الدولية أو البلدان الأطراف. ويسمح ذلك بفهم المفاهيم الرئيسية والأنماط الثابتة والمتغيرة، ومن ثم الاستفادة من هذه المعرفة في صياغة الخطط المستقبلية.

الدراسات السابقة:

- **د: محمد سمير عياد، التكامل الاقتصادي الدولي "مقاربة نظرية"، بحث منشور بمجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، يونيو (٢٠٢٢).**

صَاغَ الباحث **اشكالية الدراسة** كالأتي: "كيف يمكن قياس نجاح التكامل الاقتصادي وما الإطار النظري المناسب لتقديم تفسيراً علمياً وأكاديمياً له"؟، **وتوصلت الدراسة** إلي عدم وجود تعريف موحد لمفهوم التكامل، فكل باحث يعرف التكامل بوصفه حالة أو عملية من خلال الزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة، وكذا تحديد الفترة الزمنية لدراسة الظاهرة التكاملية، فبعضهم يدرسها قبل حدوثها (أي أسبابها)، وبعضهم الأخر بعد إنجازها (أي نتائجها). **وقد نادت الدراسة** بضرورة دعم الإطارات التنظيمية والمؤسسية التي ترتكز عليها عمليات التكامل الدولي، فهذه المؤسسات هي التي تقوم باتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها وتوقيع العقوبات وفرضها على المخالفين. **ولكن ما يميز دراستنا** هذه هو أنها تهدف إلي إجراء دراسة تحليلية شاملة للدوافع والمبررات التي يقوم عليها التكامل الإقليمي؛ وتقييم آثاره الاقتصادية سواءً علي التخصيص الثابت للموارد، أو على تراكم العوامل الإنتاجية، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسة السابقة.

- **د: عيسي خير الدين، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتفعيل حركة التجارة الدولية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون– تيارت، الجزائر، (٢٠١٦).**

جاءت **إشكالية الدراسة** علي النحو التالي: "كيف يمكن أن تساهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التأثير علي حركة التجارة الدولية"، **وقد توصلت الدراسة** إلى أن التكتل الاقتصادي يمَكَّنَ الدول من الإستغلال الأمثل لمزاياها النسبية، ما يدعم مساهمتها في الرفاه العام على الاقتصاد ككل وتحسين قدرتها علي المنافسة، وبالتالي زيادة المبادلات التجارية الدولية وبخاصةً البينية منها. **ولكن الدراسة السابقة** لم تسلط الضوء علي التحديات الاقتصادية للتكامل الاقليمي، ودور التكامل فى تصحيح أليات النظم الاقتصادية الإقليمية والدولية، وهو ما يميز الدراسة التي نحن بصددها.

هيكلية الدراسة:

- **المطلب التمهيدي: الروافد الفكرية والنظرية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.**
  - الفرع الأول: التأصيل اللغوي والموسوعي.
  - الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
  - الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي والمترادفات ذات الصلة.
- **المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي "الدوافع، المعوقات، الآثار.**
  - المطلب الأول: دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي الإقليمي.
  - المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي.
  - المطلب الثالث: آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- **المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ومساراته.**
  - المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة.
  - المطلب الثاني: الإتحاد الجمركي.
  - المطلب الثالث: السوق المشتركة.
  - المطلب الرابع: الإتحاد الاقتصادي.
  - المطلب الخامس: الإتحاد النقدي.

المطلب التمهيدي

الروافد الفكرية والنظرية للتكامل الاقتصادي الإقليمي

يشير تكامل البلدان اقتصادياً إلي نجاحها في أخذ نصيبها من شبكة الإنتاج العالمي وسلاسل الإمداد بما يتناسب مع مواردها وقدراتها في ظل سلوكيات إقتصادية تبادلية، وبما أن التكامل الاقتصادي يشمل الإنخراط في علاقات وشراكات جديدة فإن درجة إنفتاح أي إقتصاد أو تكامله مع الاقتصادات الأخري تنطوي على مكاسب وتكاليف متوقعة، لاسيما في ظل سعي الدول إلي الحصول علي المزيد من العوائد والفرص لتنويع الأخطار علي المستوي الدولي. وهنا نشير إلي أن التكامل الاقتصادي يندرج في طوائف ثلاثة: التكامل الوطني National الذي يتم في إطار الدولة أو حدودها الجغرافية. التكامل الإقليمي Regional الذي يتم بين مجموعة من الدول داخل ذات الإقليم **– وهو جلَّ إهتمامنا خلال هذا البحث–**. التكامل الدولي International الذي يتم علي إطار فوق قومي.

الفرع الأول

التأصيل اللغوي والموسوعي

في معرض ورود فكرة جديدة أو مصطلح، لابد من عبارة تحدد المقصود بألفاظ جلية مفهومة، تتولى التعريف بالمصطلح وتوضح ضروراته الملحة. وانطلاقاً منها نمضي إلي البحث أو الدراسة. وقد كان مما وجدته في بيان المفهوم اللغوي الصحيح لـ «التكامل الاقتصادي الإقليمي» ما يلي:
لغوياً «التكامل الاقتصادي الإقليمي»: جملة اسمية تتركب من ثلاث مفردات:

<u>أولاً: مفردة «تكامل»:</u> علي وزن تفاعل، اسم مشتق من الجذر اللغوي «كَمَلَ». بمعني تم، وفي "القاموس المحيط" الكمالُ: التَّمامُ، كَمَلَ، كنَصَرَ وكرُمَ وعَلِمَ، كمالاً وكمولاً، فهو كامل وكَميل، وتكامل وتكمل. واكْمَلَهُ واسْتَكْمَلَهُ وكَمَّلَهُ: أَتَمَّهُ وجَمَّلَهُ[1]. وفي "المعجم الوسيط" جاء التكامل بمعني

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي، القاموس المحيط، حققه وراجعه أنس محمد الشامي وزكريا جابر احمد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولي، (٢٠٠٨)، مادة (كَ – مَ – لَ)، صـ ١٤٣٤

كَمَلَ الشيء كمولاً: أي تمت أجزاؤه أو صفاته، وأكمل الشيء: أتمه، وتَّكَامُلُ الشيء: كَمَلَ شيئاً فشيئاً، والأشياء: كَمَلَ بعضها بعضاً، وتَكَمل الشيءُ: كَمَل، والتَّكَامُلُ في عرف الاقتصاد: هو الجمعُ بين صناعاتٍ مختلفة يكمل بعضُها بعضاً، وتتعاون في الوصول إلى غرضٍ واحد[١]. وفي التنزيل العزيز: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[٢].

وفي اللغة الإنجليزية ترجع مفردة "تكامل" Integration للمصطلح اللاتيني Integritas والذي يعني التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني Integr فمعناها يجعل كلاً أو يكمل، وبشكل عام يشير مفهوم التكامل في القواميس الإنجليزية لتجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة، أو "دمج الأجزاء في الكل"[٣].

ثانياً: مفردة «إقتصاد»: علي وزن افتعال، اسم مشتق من الجذر اللغوي «قصَدَ»، والاقتصاد: علم يبحث في الإنتاج وفي توزيع الثروة وطرق استهلاكها، الاقتصاد الاجتماعي: مجموع المعارف الخاصة بالوضع العُمّالي وتحسينه. الاقتصاد الموجه: نظام تتولى فيه الدولة توجيه الاقتصاد ومسئولية الأمور الاقتصادية بكاملها[٤]. أما كلمة اقتصاد "Economy" في اللغة الإنجليزية فهي مشتقة من المصطلح الفرنسي yconomie والتي اشتقت هي نفسها في العصور الوسطى من الكلمة اللاتينية oeconomia، والتي تعود أصولها اللاتينية إلى الكلمة اليونانية القديمة oikonomia أو oikonomos، والجزء الأول من الكلمة oikos يعني "المنزل"، والجزء الثاني

---

[١] مجموعة مؤلفين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية للنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة، (٢٠٠٤)، مادة (كَ – مَ – لَ)، صـ ٧٩٨

[٢] القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٣

[٣] د: عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة، مصر، الطبعة الأولي، (٢٠٠٥)، صـ ٢١١– ٢١٢

[٤] د: احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للنشر، القاهرة، المجلد الثالث، الطبعة الأولي، (٢٠٠٨)، مادة (ق – ص – د)، صـ ١٨١٩

nemein يعني "الإدارة"، وقد تم استخدامها للإشارة إلي النظام الاقتصادي لبلد أو منطقة ما منذ منتصف القرن السابع عشر"[١].

واختصاراً، يُعرَّف الاقتصاد بأنه «المجال الإجتماعي الذي يركز على الممارسات والنقاشات والتعبيرات المادية المرتبطة بإنتاج واستخدام وادارة الموارد المحدودة»[٢]. فجميع تقسيمات(فروع) علم الاقتصاد تهتم بكيفية تحقيق أقصى قدر من الموازنة بين محدودية الموارد وبين الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة، لاسيما في ظل وجود ظاهرة الندرة Scarcity التي تمثل جوهر إشكالية علم الاقتصاد[٣].

ثالثاً: مفردة «إقليم»: علي وزن إفعيل، اسم مشتق من الجذر اللغوي «قَلَّمَ» والذي يعنى قاموساً: منطقة تتصف بوحدة المناخ أو وحدة النظام الاقتصادي والاجتماعي، أو وحدة إدارية أو مقاطعة داخل قطر ما. الشئون الإقليمية: شئون المحافظة أو المديرية أو المقاطعة. مياه إقليمية: مياه تابعة لقطر من الأقطار[٤]. وهي مشتقة من لفظة"κλίμα" (كْلِمَا) الإغريقية القديمة، وقد وضعت – **أي مفردة الإقليمي** – بعد مفردة «الاقتصادي» للإشارة إلي جملة الإجراءات التي تقوم من خلالها الدول الإقليمية بالإختلاط الطوعي والإندماج البيني، بهدف زيادة التفاعل بين مكوناتها، وخلق أشكالاً جديدة من التنظيم، تتشارك مع الأشكال التقليدية للمؤسسات التي تقودها الدولة على

---

(١) Editors of the American Heritage Dictionaries, The American Heritage Dictionary of the English Language, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Boston, New York, USA, fifth edition, (2011), p 566

(٢) Paul James, et al., Urban Sustainability in Theory and Practice, Routledge, Taylor & Francis Group, New York, USA, first Edition, (2015), p 52

(٣) ومن جانبه فقد أقر الباحث تعريف الاقتصادي ليونيل روبنز Lionel Robbins لعلم الاقتصاد بأنه «العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة التي لها استعمالات بديلة». راجع: Lionel Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, Macmillan & co. limited, London, second edition, (1945), pp 21-23

(٤) د: احمد مختار عمر، المرجع السابق، مادة (ق – ل – م)، صـ ١٠٥

المستوى الوطني، مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الأطراف من تنسيق وتجانس بين السياسات الفوق وطنية، لتصبح هذه الأطراف في النهاية كلاً واحداً في مشروعها التكاملي[١].

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

شهد العقد الرابع من القرن العشرين بدايات الإستخدام المضطرد للتكامل كمصطلح إقتصادي، فقد ورد في مقال للخبير الاقتصادي في وزارة الخزانة الأمريكية جون إس دي بيرز John S. de Beers عن "الجوانب الجمركية للإتحاد الفيدرالي" في نوفمبر ١٩٤١، وكان أحد جوانب المقال يحمل عنوان "التكامل الاقتصادي لمناطق ومجموعات معينة من البلدان كما تشير إليه إحصاءات التجارة الخارجية". وفي ديسمبر ١٩٤٢ تم تقديم ورقتين بحثيتين تستخدمان ذات المصطلح في إجتماع للجمعية الاقتصادية الأمريكية بالعاصمة واشنطن، أحدهما بواسطة الخبير الاقتصادي لدي عصبة الأمم فولك هيلجيردت Folke Hilgerdt حول "قضية التجارة المتعددة الأطراف"، والأخر من طرف الاقتصادي أنطونين باش Antonin Basch حول "الإقليمية الاقتصادية الأوروبية"[٢].

---

[١] لا شك أن التفرقة بين مفردتي الدولة والإقليم لا تخلو من فائدة، لما بينهما من لغط يقع فيه كثير من الباحثين. حيث تتمثل الدولة state بحكومة تحتفظ بالسيادة في تطبيق شرائع ذات نماذج مختلفة، يُشار إلى طبيعتها، إما بصفة مرتبطة بكلمة دولة، أو بتسمية موضحة: دولة جمهورية، ملكية، اشتراكية، الخ. والدولة هي الوحدة القياسية العامة للمميزات الجغرافية والاقتصادية الأساسية، كالسكان، المنتوجات، التبادل. أما لفظة إقليم Region فهي أشمل في الدلالة، حيث يتكوّن الإقليم الاقتصادي لبلد ما من الإقليم الجغرافي الخاضع لنفس السلطات المالية والنقدية، والذي ينتقل فيه رأس المال والبضائع والأشخاص بحرية. وهو يشمل الفضاء الجوي والمياه الإقليمية والجرف القاري الذي يقع في المياه الدولية ويكون للدولة فيه حق حصري أو ولاية، أو تدعي بأن لها ولاية عليه، والجيوب الإقليمية في سائر أنحاء العالم (سفارات، قنصليات، قواعد)، وأيّ مناطق حرة أو مخازن استيداع أو مصانع تحت سيطرة السلطات الجمركية.

[٢] أشار Hilgerdt إلي "التبادل المتعدد الأطراف للسلع والخدمات والذي يوفر تكاملاً اقتصادياً دولياً للبلدان بطريقة منفعية" مقترحاً أن "التكامل الدولي الذي يجب أخذه في الحسبان هو الذي يتم من خلاله تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية، وخاصةً في مجال التجارة الخارجية"، بينما ناقش Basch قضية الإكتفاء الذاتي بجميع أنواعه، والتجارة بين أوروبا لتحقيق تكامل أكبر للاقتصاد الأوروبي، وعندما ألقى بول هوفمان Paul Hoffman مدير إدارة التعاون الاقتصادي ECA خطاباً أمام مجلس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في ٣١ أكتوبر ١٩٤٩، أشار إلي ضرورة إحراز تقدم أسرع نحو "تكامل اقتصاد أوروبا الغربية" وشرح آرائه بهذه المفردات: (إن

والمتأمل في ثنايا المؤلفات القانونية والاقتصادية ذات الصلة في تلك الفترة لا يعجزه أن يقف على مدي صعوبة تحديد تعريف دقيق جامع مانع للتكامل الاقتصادي، ويعزي ذلك إلي تعدد تعريفاته والتي تتأثر بأيديولوجيات الباحثين، واتجاهاتهم إزاء التكامل الاقتصادي قبولاً ورفضاً، ولقد كثرت تلك التعريفات الدارجة لتوضيح معني التكامل الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها إلي الأنواع التالية:

أولاً: التكامل الاقتصادي كعملية Economic Integration as a process:

تعريف الاقتصادي كاهنرت Kahnert: "هو عملية تدريجية لإزالة الإجراءات التمييزية الموجودة على الحدود القومية للدول الأعضاء"[١]. ومع ذلك، لم يذكر Kahnert المكونات الأخرى للتكامل الاقتصادي مثل السياسات المشتركة المتعلقة بالتجارة أو حرية إنتقال عوامل الإنتاج.

تعريف الاقتصادي ماكسيموفا Maksimova: "هو عملية لتنمية العلاقات العميقة والمستقرة من خلال تقسيم العمل بين الاقتصاديات القومية، تتضمن إعادة تشكيل الكيانات الاقتصادية للدول المختلفة، التي تتسم بالتشابه في النظم الإجتماعية والاقتصادية لكل منها في إطار واحد بهدف الإستفادة من فوائد هذا التجمع"[٢]. صحيح أن التكامل الاقتصادي هو عملية إنتقائية إلى حد كبير، ولكن هذا التعريف يستبعد إمكانية التكامل عن طريق الاتفاقات التفضيلية أو التعاونية بين البلدان التي لديها أنظمة سياسية واقتصادية متباينة.

تعريف الاقتصادي ميردال Gunnar Myrdal: "هو العملية الإجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس

جوهر هذا التكامل سيكون تشكيل سوق كبيرة واحدة يتم من خلالها فرض قيود كمية على حركة البضائع والحواجز النقدية أمام تدفق المدفوعات، وفي نهاية المطاف، إزالة جميع التعريفات بشكل دائم). راجع: Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, The Macmillan Press LTD, London, first edition, (1977), pp 3-12

(١) Miroslav N. Jovanovic, International economic Integration: limits and prospects, Routledge, Taylor & Francis Group, London, second Edition, (2014), p 5

(٢) Ibid, p 6

على المستوى الوطني بل أيضاً على المستوى الإقليمي"[١]. وعليه فإن مرتكزات التكامل في نظر Myrdal تقوم على زيادة الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الكلي إستناداً إلي الفرص المتساوية للبلدان الأطراف.

تعريف الدكتور فارس البياتي: "هو عملية دمج إقتصادات دولتين أو أكثر من خلال التعاون والتنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية، بهدف تحقيق فوائد إقتصادية متبادلة وزيادة الكفاءة الاقتصادية، ويتمثل هذا التكامل في مراحل متعددة تبدأ من التعاون الاقتصادي البسيط وصولاً إلي الإتحاد الاقتصادي الكامل، وتشمل هذه المراحل إتفاقيات التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادي، وأخيراً الوحدة الاقتصادية الكاملة"[٢].

ثانياً: التكامل الاقتصادي كعملية وحالة : Economic integration as a process and a state of affairs

تعريف الاقتصادي بالاسا Béla Balassa: "هو عملية وحالة في آن واحد: فكونه عملية process لأنه يتضمن جملة من التدابير الاقتصادية الرامية إلى إلغاء التمييز بين الاقتصادات التي تنتمي إلى أقطار مختلفة؛ وكونه حالة state لأنه يشمل جملة من النتائج، تتمثل في غياب أشكال مختلفة من التمييز بين الاقتصادات الوطنية"[٣].

تعريف الاقتصادي هولزمان Franklyn Holzman: "هو الحالة التي تصبح فيها أسعار جميع السلع وعناصر الإنتاج في منطقتين جغرافيتين متساوية، بحيث تتضمن إتحاد أو إندماج الاقتصاديات المنفصلة في منطقة أو سوق واحدة"[٤]. ويعني هذا التعريف ضمناً أنه لا توجد

---

[١] د: عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية علي حركة التجارة الدولية "دراسة حالة الإتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، (٢٠١٢)، صـ ٤٧

[٢] د: فارس رشيد البياتي، التكامل الاقتصادي العربي "فرضيات ومقارنات عالمية معاصرة"، بدون دار نشر، الطبعة الأولي، (٢٠٢٤)، صـ ١٧

[٣] Béla Balassa, The Theory of Economic Integration, George Allen and Unwin LTD, London, first edition,(1962), p 2

[٤] د: عائشة خلوفي، المرجع السابق، صـ ٤٨

حواجز أمام حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين المنطقتين وأن هناك إشراف مؤسسي علي تنفيذ تلك التوجهات.

تعريف الاقتصاديان Marer and Montias: "هو حالة تتألف من تدويل أسواق العمالة الرأسمالية والتكنولوجيا وتنظيم المشاريع بالإضافة إلى أسواق السلع والخدمات، والتي تعد المساواة في أسعار أي زوج من السلع في كل بلد من البلدان الأعضاء هي السمة الضرورية والمميزة لها"[١].

ثالثاً: التكامل الاقتصادي كوسيلة Economic Integration as a Mean:

تعريف الاقتصادي روبسون Peter Robson: يري Robson أن التكامل الاقتصادي يعد وسيلة تعني بتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد على أساس إقليمي. وأعرب عن اعتقاده بأن ترتيبات التكامل الاقتصادي تشمل عدداً من الشروط اللازمة لتحقيقها على الوجه الأكمل، وهذه الشروط هي عدم التمييز بين البلدان الأعضاء في ظل ظروف معينة، والتمييز ضد غير

---

[١] ويميز بعض الاقتصاديين أمثال Panic بين الانفتاح والتكامل والاعتماد المتبادل، ويرون أن الاقتصاد يكون مفتوحاً إذا كان لديه حواجز قليلة أمام التجارة الدولية وتحركات عوامل الإنتاج، وكون الاقتصاد مفتوحاً لا يعني بالضرورة أنه مندمج في النظام الاقتصادي الدولي، إذ لا يكون للتكامل الدولي معناه الشامل إلا عندما يصف المشاركة النشطة لمجموعة من الاقتصادات في التقسيم الدولي للعمل، وبدرجة تتأثر فيها التطورات الاقتصادية في كل منهما بشكل كبير بالوضع الاقتصادي والسياسات في البلد الشريك. أما Drysdale and Garnaut فينظران إلي التكامل "على أنه التوجه نحو سعر واحد لسلعة أو خدمة أو عامل إنتاج". وهذا التحليل بلا شك يفتقر إلى الإشارة للسياسات التي تجعل هذه التوجهات حقيقة واقعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإندماج يشمل أكثر من مجرد تحرك تقني نحو تحقيق المساواة في الأسعار. أما الاقتصاديان Mennis and Sauvant فيعتبرون التكامل عملية تصبح فيها الحدود بين الدول القومية أقل انقطاعاً مما يؤدي إلى تشكيل نظام أكثر شمولاً، وهم يعتقدون أن التكامل الاقتصادي يتكون من ربط ودمج الإدارات والصناعات والسياسات الاقتصادية للبلدان المشاركة وليس الغائها. وإذا كان الإنتقال المحتمل لعوامل الإنتاج هو أحد أهم معايير التكامل الاقتصادي، إلا أنه ينبغي الإشارة إلي أن مجرد إزالة "الحدود الاقتصادية" بين الأطراف الإقليمية لا يقدم بالضرورة حافزاً لانتقال عوامل الإنتاج، فهناك العديد من العقبات غير الاقتصادية التي تحول دون هذا الإنتقال كاللغة والعادات وما شابه ذلك، في حين أن المخاطر السياسية والأمنية وغيرها تمنع تحركات رأس المال. راجع: Miroslav N. Jovanovic, International economic Integration: limits and prospects, op.cit, pp 6-7

الأعضاء، والاتفاق بين البلدان الأعضاء على أن يكون لها طابع مشترك دائم، والحد من الإستخدام الانفرادي لأدوات السياسة الاقتصادية(١).

رابعاً: التكامل الاقتصادي كغاية Economic Integration as an end:

تعريف الاقتصادي ستريتن Paul Streeten: اقترح Streeten أن مفهوم التكامل الاقتصادي لا ينبغي أن يقتصر على المصطلحات الفنية مثل التجارة الحرة أو الأسواق المشتركة، وبدلاً من ذلك، يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من خلال الغايات أو الأهداف النهائية المرجوة منه، والتي تعكس أهدافاً أوسع نطاقاً تهدف البلدان والمناطق إلى تحقيقها من خلال هذه العملية، وتتمثل أهم هذه الأهداف في تحقيق المساواة والحرية والازدهار بين البلدان. ويشدد هذا المنظور على أهمية نتائج الإندماج والتكامل بدلاً من مجرد الآليات المستخدمة لتحقيقه(٢).

خامساً: التكامل الاقتصادي كنتيجة Economic Integration in terms of effects:

تعريف الاقتصادي تينبرجين Jan Tinbergen: توسع Tinbergen في مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال دراسة كيفية تفاعل حركة الموارد مثل العمالة ورأس المال مع السياسات الحكومية، وصنف التكامل الاقتصادي إلى نوعين هما: التكامل السلبي Negative integration وينطوي على إزالة الحواجز التي تمنع حرية حركة الموارد مثل رأس المال والعمالة والسلع بين البلدان، والتكامل الإيجابي positive integration والذي يرتكز علي تعديل الأدوات الاقتصادية وإنشاء مؤسسات تساعد على تصحيح إخفاقات السوق وتعزيز التعاون بين البلدان(٣). ويسلط هذا التعريف الضوء على أن التكامل يحدث في مجالات محددة من النشاط الاقتصادي، ويستند عادةً إلى اتفاقات مبرمة بين بلدان لديها مؤسسات مماثلة، ويوضح كيفية عمل هذه البلدان معاً لخلق بيئة اقتصادية أكثر توحيداً.

---

(١) Peter Robson, The Economics of International Integration, Routledge, Taylor & Francis Group, New York, USA, Fourth edition, (1998), p 2

(٢) Paul Streeten, Economic Integration "Aspects and Problems", Leyden: A. W. Sythoff, USA, first edition, (1961), p 16

(٣) د: عائشة خلوفي، مرجع سابق، صـ ٤٨

تعريف الاقتصادي ماخلوب Machlup Fritz: أشار Machlup في تعريفه للتكامل الاقتصادي إلي ثلاثة نقاط هامة: الأولى: أن التكامل الاقتصادي يشير في الأساس إلى تقسيم العمل؛ ثانياً: أنه ينطوي على حركة البضائع أو عوامل الإنتاج أو كليهما معاً؛ ثالثاً: أنه مرتبط بالتمييز أو عدم التمييز في معاملة السلع وعوامل الإنتاج –على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمنشأ أو الوجهة–، ووفقاً له فالتكامل العام للأسواق يعني الإستخدام الفعلي لجميع الفرص المحتملة للتقسيم الفعال للعمل، والإنتقال الكافي لكل ما يتم توفيره في الأسواق المعنية، وعدم التمييز، أي عدم تأثر البائعين ولا المشترين بأصل أو وجهة الشيء الذي تم شراؤه أو بيعه، ويجب أن تكون القدرة على الحركة كافية (وليست كاملة) لأنه ليس من الضروري أن تكون كل وحدة من السلعة أو عوامل الإنتاج قابلة للنقل؛ بل يكفي لجميع الأغراض التكاملية أن يكون بالمقدور نقل جزء معين من إجمالي السلع والخدمات دون تكلفة أو معوقات غير ذات جدوي[١].

ولنحاول الأن إجمال الحديث وبلورة الخلاصة:

من وجهة نظرنا وبشكل إجمالي، يمكننا تعريف التكامل الاقتصادي بأنه: مجموعة من المؤشرات والأطر الوحدوية والمعايير المؤسسية – **التنظيمية والتشغيلية**– التي:

(١) يتم بموجبها إنضمام دولتين أو أكثر في منطقة معينةً طوعاً معاً، لمتابعة سياسات وأهداف مشتركة في مسائل التنمية الاقتصادية العامة أو في مجال إقتصادي ذي إهتمام مشترك، لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع الدول المشاركة.

---

[١] واستطرد قائلاً: (يجب على جميع وسائل الإنتاج أن تتنافس على جميع الإستخدامات الممكنة، وعلى جميع فروع الإنتاج أن تتنافس على جميع وسائل الإنتاج التي يمكن استخدامها في اقتصادات السوق، وتشمل هذه المنافسة الفعالة بين المؤسسات؛ وفي الاقتصادات المخططة بشكل شامل، جميع البدائل التي يمكن تصورها في اعتبارات هيئات أو مجالس صنع القرار، وتعتبر جميع المدخلات مؤهلة للتنافس على الاستخدامات في إنتاج جميع المخرجات التي يمكن تصورها، وتعتبر جميع المخرجات مؤهلة للتنافس على مخصصات جميع المدخلات التي يمكن تصورها، وفي هذا الترابط بين جميع الأنشطة الاقتصادية أرى جوهر التكامل الاقتصادي، هذا هو المبدأ العام، والذي ينطبق بالتساوي على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو العالم بأسره). يراجع: Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, op.cit, pp 13-20

(٢) المؤدية للتوسع التدريجي في الفضاء الاقتصادي (السياسات الضريبية والمالية والتأمينية والتعريفات الجمركية وما إلى ذلك) بين الدول الأطراف.

(٣) ولا تشير إلى صناعات أو قطاعات بذاتها، ولا إلى عوامل أو منتجات بعينها- وسيطة أو نهائية-، بل إلى إندماج جميع الموارد الإنتاجية المتاحة في الفضاء الاقتصادي للبلدان الأطراف، لإنتاج جميع السلع والخدمات العديدة المطلوبة في ظروف غير فعلية أو محتملة، وتتكون من التشابك الكامل والترابط بين جميع القطاعات الاقتصادية والصناعات والفروع وأي أنشطة على الإطلاق.

(٤) وتفترض أن جميع الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن التخطيط والتخصيص يجب أن تجري حساباتها على أساس تكلفة الفرصة البديلة، فكل وسيلة إنتاجية، أينما استخدمت بالفعل، يجب أن يتم تقييمها وفقاً للعائد الاقتصادي المتوقع من هذه الوسيلة الإنتاجية مشتقاً من العائد الاقتصادي المتوقع من الخيار البديل.

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي والمترادفات ذات الصلة

يقدم المسرد الحالي وصفاً لعدد من المترادفات والمفاهيم التي يشيع إستعمالها للدلالة علي وجود مؤشر من مؤشرات التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الأطراف الدولية، مثل «التكتل الاقتصادي» و«التدويل الاقتصادي» و«العولمة الاقتصادية» والتفرقة بين هذه المترادفات وبين «التكامل الاقتصادي» لا تخلو من فائدة:

(١) التكامل الاقتصادي والعولمة الاقتصادية:

العولمة Globalization هي حرية انتقال المعلومات وتدفق رؤوس الأموال والسلع والتكنولوجيا والأفكار والمنتجات الإعلامية والثقافية والموارد البشرية بين المجتمعات الإنسانية. وعولمة رأس المال: تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة[١]. أما العولمة الاقتصادية Economic globalization فقد عرفها الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz بأنها "التكامل الوثيق بين دول وشعوب العالم الذي نتج عن الإنخفاض الهائل في تكاليف النقل والاتصالات وكسر الحواجز

[١] د: احمد مختار عمر، مرجع سابق، مادة (ع – و – ل – م)، صـ ١٥٧٩

المصطنعة أمام تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة وإلى حد ما الأفراد عبر الحدود"[١].
وعرفها "روبنز ريكوبيرو Rubens Ricupero" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" بأنها: "العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصادات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية"[٢].

وفي تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي في مايو ١٩٩٧ عرفها صندوق النقد الدولي بأنها:" التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم"[٣]. وبعد سرد هذه التعريفات نلحظ للوهلة الأولي تشابهاً بين مصطلحي التكامل والعولمة الاقتصاديين، ذلك أنَّ كلاً منهما يُعَد مؤشراً أو دلالة علي العزم نحو تحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية، وبديهي أن تنشأ بينهما وحدة مرحلية مؤقتة في إستخدام ذات الأدوات لنشر ثقافة وممارسات العمل التكاملي، ورصد الإتجاهات والتنبؤات الاقتصادية في إطار وحدة التوجه السياسي والاقتصادي.

إلا أنه ومن حيث المبدأ يمكننا إعتبار التكامل الاقتصادي – بالمنظور الشامل– مناقضاً للعولمة الاقتصادية، وأن تنامي الإقليمية كمنهج معاصر للتكامل الاقتصادي يشكل عائقاً أمام انتشار العولمة. ذلك أن التكامل الإقليمي يعمل على بناء القدرات المنظماتية والمؤسسية لعدد محدود من الأطراف الإقليمية التي ترتبط فيما بينها بصلات تفاعلية قد تكون أهم لتحديد كُنه النسق التكاملي

---

[١] Jean-Yves Huwart and Loïc Verdier, Economic Globalization "Origins and Consequences", OECD insights, OECD Publishing, (2013), p13, Available at: http://dx.doi.org/10.1787/9789264111899-en

[٢] د: السيد احمد فهمي، ماهية العولمة كإحدي المتغيرات العالمية المعاصرة، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، الأكاديمية الإفريقية للدراسات الحديثة، تركيا، المجلد الأول، العدد الثالث، (٢٠٢٢)، صـ ١٠٤

[٣] المرجع السابق، صـ ١٠٤

من مجموعة المكونات الدولية المنفصلة ذاتها، وذلك عن طريق التكامل المؤسساتي: ويكون بخلق مؤسسات قوية تؤثر على التفاعلات الأخرى. التكامل في السياسات: أي توحيد طرائق صنع القرار. وبعبارة أخري، فإن تكامل المكونات الاقتصادية علي أساس إقليمي ينشىء قيمة أكبر من مجرد الجمع الحسابي لقيمة كل من هذه المكونات علي أساس دولي. ولذلك يعتني في فلسفة تحليل مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي بالعلاقة مع باقي المكونات، وفيما بينها، عند تأمل كل من هذه المكونات علي حدة.

(٢) التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي:

التكتلات الاقتصادية Economic blocs هي درجة من درجات التكامل الاقتصادي تقوم بين مجموعة من البلدان التي تجتمع معاً لتعزيز التعاون والتجارة فيما بينها، وغالباً ما تقلل أو تزيل الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية والحصص. ويمكن لهذه الكتل أن تعزز التكامل والنمو الإقليمي، وتزيد من القدرة التنافسية. وتلعب دوراً حاسماً في تشكيل المشهد الاقتصادي للدول الأعضاء". فالتكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، وهو يعبر عن درجة تطابق الجانب النظري مع الجانب العلمي فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، وبمعنيً أخر فالتكامل هو عملية أما التكتل فهو نتيجة[١].

(٣) التكامل الاقتصادي والتدويل الاقتصادي:

على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للتدويل الاقتصادي Economic internationalization إلا أنه يمكننا الإشارة إليه بأنه إستراتيجية شاملة للبلدان التي تحاول معالجة استدامة تطورها في مختلف الصناعات وقطاعات الخدمات، بهدف الحصول على حصة أكبر في الاقتصاد – إلى ما هو أبعد من السوق المحلية الخاصة بها– من خلال التفرع إلى الأسواق الدولية، وهو ما ساهم في دفع الاقتصاد العالمي إلى حالة من العولمة، حيث أصبحت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم مترابطة بشكل كبير بسبب التجارة والتمويل العابر للحدود،

[١] د: عبدالجليل هويدي، التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية "دراسة حالة التبادل التجاري الأورومغاربي"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكره، الجزائر، (٢٠٢٢)، صـ ٣٣

وذلك بصرف النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية السائدة، بينما يمثل التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة من مراحل عملية التدويل، تتم بين الأطراف المتكاملة بوعي وإرادة، مع الآخذ في الإعتبار طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية القائمة[١].

المبحث الأول

التكامل الاقتصادي الإقليمي "الدوافع، المعوقات، الآثار.

نسعي طي هذا المبحث في مطلبه الأول إلي استعراض الحوافز الاقتصادية للتكامل الاقتصادي كعامل يسهم في تحقيق النمو والتنمية، بينما نرصد في المطلب الثاني القيود والعقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي كآلية تتطلب إستيفاء جملة من المعايير والشروط الأساسية التي توجه السلطات الوطنية نحو إعتماد الخيارات الصحيحة، وفي المطلب الثالث نحاول إيجاد إطار تأصيلي نظري يساعد علي فهم أوسع للجوانب النظرية للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال مناقشة آثاره الديناميكية، وسوف يتم معالجة هذا أدناه.

المطلب الأول

دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي الإقليمي

يقدم هذا المطلب محاولة وازنه لتقييم المنافع المتأتية من التكامل الاقتصادي ذو الطابع الإقليمي، لكن هذا ليس بالأمر اليسير خاصةً وأن منافع التكامل الشامل تستعصي علي القياس الكمي، ولذلك يرتكز تحليلنا هنا علي تقديم تقديرات قياسية استقصائية للعوائد التي يتوقع أن تأتي بها مبادرات التكامل الاقتصادي، وبيانه كالأتي:

الفرع الأول

تحفيز مؤشرات النمو الاقتصادي

يعتبر تحفيز مؤشرات النمو أحد أهم مبررات أي تجمع إقتصادي، سواء كان علي شكل منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي أو إتحاد إقتصادي، وهي آلية التأثير الرئيسية التي يتم من خلالها

[١] د: عبدالله هاشم عبدالله، التكامل الاقتصادي الدولي من منظور إسلامي، بحث منشور بمجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، العدد السادس، ديسمبر (٢٠٢٣)، صـ ٧١٥

تحقيق الأهداف الأخري للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولهذه الأسباب أعلن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر ٢٠٠٢) عن قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس إعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٣، إنفاذاً لنص المادة الأولي من الإتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام ٢٠٠٢، ومنذ ذاك التاريخ إرتفع إجمالي التجارة البينية للبلدان الأعضاء (صادرات- واردات) من ١٥١٣٧.١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلي ١٢٣٧٠٣.٨ عام ٢٠١٤، كما شهد التبادل التجاري زيادة ملحوظة خلال العام الأول بلغت ٥١ في المائة، وإرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP من أقل من ٩ آلاف دولار عام ١٩٩٥ إلي أكثر من ٣٣ ألف دولار عام ٢٠١٢، وفي بعض دول المجلس مثل قطر بلغ نصيب الفرد في ذات العام ١٠٤,٩٧١ دولار سنوياً، وفي العام ٢٠١١ جاء ترتيب دول المجلس في المركز الأول عالمياً من حيث الفائض في الميزان التجاري بمقدار ٤٧٠ مليار دولار طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي[١].

وفي إتجاه موازي، تشير الإحصاءات بالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" إلي أن إجمالي الناتج المحلي للبلدان الأعضاء خلال العام ٢٠٢٢ بلغ حوالي ١.٠٩٣.٩٦٩ تريليون دولار، تأتي في مقدمة هذه الدول جمهورية مصر العربية بناتج محلي قدره ٤٧٦.٧٤٨ مليار دولار تقريباً، كما بلغت الصادرات العالمية للمنظمة ٢٠٤.٦٩٥ مليار دولار عن ذات العام، وبشأن التجارة البينية بين الدول الأعضاء فقد بلغت ٢٨.٢٨٧ مليار دولار، بإجمالي ١٤.٠٩٦ مليار دولار للصادرات، و ١٤.١٩١ مليار دولار للواردات[٢].

وفي العام ٢٠٢٢ أيضاً وصل اقتصاد الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" إلى ناتج محلي إجمالي يقدر بـ ٣.٦ تريليون دولار، وهو ما جعل المنظمة في المركز الخامس عالمياً والثالث في قارة أسيا، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي

---

[١] الموقع الرسمي للمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم الإطلاع بتاريخ ١٠- ٥ - ٢٠٢٤، متاح علي الرابط التالي: https://www.gcc-sg.org/ar-sa

[٢] الموقع الرسمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا: الكوميسا، تم الإطلاع بتاريخ ١٠- ٥ - ٢٠٢٤، متاح علي الرابط التالي: http://comesa.opendataforafrica.org

٥.٣٩٥ دولار، وهو ارتفاع ملحوظ عن عام ٢٠١٥ بحوالي ٣٧.٦%، ونما اقتصاد الآسيان في عام ٢٠٢٢ بمعدل ٥.٧%، مع الحفاظ على متوسط معدل نمو سنوي بمعدل ٤.٤% خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، وقد ارتفع إجمالي التجارة السلعية بنسبة ١٤.٩% ليصل في عام ٢٠٢٢ إلى ٣.٨ تريليون دولار، حققت الآسيان فائضاً تجارياً قدره ٧٧.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، وشهدت تجارة الخدمات إنتعاشا قوياً، حيث ارتفعت بنسبة ١٦.٤% لتصل إلى ٩٣٣.٦ مليار دولار، متجاوزةً مستويات ما قبل جائحة كورونا، ومع نمو قدره ٥.٥%، ظلت الرابطة مركزًا نشطًا للإستثمار، حيث تسارعت معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر FDI لتصل لأكثر من ٢٢٤.٢ مليار دولار أمريكي[١].

الفرع الثاني

بناء الإحتياطيات الوقائية ضد الأزمات الاقتصادية

ليس ثمة حاجة إلي تجديد التأكيد علي أن الإهتمام الرئيسي لسياسات التكامل الاقتصادي يتمثل حصراً في خفض حدة الأزمات الاقتصادية وآثارها على إستقرار الاقتصاد الكلي، ولذلك دائماً ما تبادر الدول الأطراف –حال وجود أزمة إقتصادية داخل دولة عضو– إلي تقديم حزمة من إجراءات الدعم المالي، للمساهمة في إستقرار القطاع المصرفي، والحيلولة دون إنتقال التداعيات السلبية إلي إقتصاداتها الوطنية.

ففي أعقاب الأزمة المالية التي عصفت باليونان أواخر العام ٢٠٠٩، والتي هددت إستقرار منطقة اليورو وطرحت فكرة خروج البلاد من الإتحاد الأوروبي، نتيجةً لوجود عجز في الميزانية بنسبة ١٥.٤%، ودين عام بنحو ١٢٦.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلي إثر ذلك قامت دول منطقة اليورو بتفعيل خطة إنقاذ لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس، وبعد مشاورات مكثفة

[١] الموقع الرسمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، تم الإطلاع بتاريخ ١٠– ٥ – ٢٠٢٤، متاح علي الرابط التالي: https://www.aseanstats.org

مع المفوضية الأوروبية تم إبرام إتفاق ائتماني لتقديم حزمة من المساعدات وذلك علي ثلاثة مراحل[١].

حزمة الإنقاذ الأولي: بدأت في مايو ٢٠١٠ بموجبها حصلت اليونان علي دعم مالي بقيمة ١١٠ مليار يورو، (٨٠ ملياراً من الإتحاد الأوروبي، و ٣٠ ملياراً من صندوق النقد الدولي)، شريطة الإلتزام بتخفيض النفقات العمومية، ورفع نسبة الضرائب، وإصلاح نظام التقاعد، وتبلغ الفوائد علي هذه القروض نحو ٥.٢% مع فترة سداد تصل لـ ٣ سنوات، وقد تقرر تخفيض معدل هذه الفوائد في قمة بروكسل لقادة الإتحاد الأوروبي في مارس ٢٠١١ بنسبة ١% لتصبح ٤.٢ %، كما تقرر مد آجال السداد لتصبح سبع سنوات ونصف[٢].

حزمة الإنقاذ الثانية: بدأت في مارس ٢٠١٢ أقرت بموجبها قروضاً بـ ١٣٠ مليار يورو، فضلاً عن إتفاق لمد فترة أهلية السندات اليونانية للتداول في معاملات إعادة شراء أدوات الدين السوقية الصادرة من الحكومة اليونانية أو المضمونة منها، بموجبه تم الإتفاق مع المؤسسات المالية الخاصة (البنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد) علي شطب ٥٣.٥ في المائة من قيمة سندات الدين الحكومي التي تحوزها هذه المؤسسات، وهو ما يعادل ١٠٧ مليار يورو تقريباً، وذلك عن طريق تبديل السندات القديمة بأخري جديدة، ذات آجل إستحقاق يحل بعد ٣٠ سنة، علي أن تنتهي آجال إستحقاق هذه الديون في ٢٠٤٢[٣].

---

[١] وقد أدت الشكوك حول الملاءة المالية للاقتصاد اليوناني إلي قيام وكالة التصنيف الإئتماني ستاندرد اند بورز "Standard & Poor's" بتخفيض التصنيف الإئتماني للديون الوطنية من "B" إلي "B– " وقامت وكالة "Fitch" هي الأخري بتخفيضه من "B" إلي " CCC جدارة ائتمانية ضعيفة"، ما يعني أن الدولة ستحصل علي القروض بأسعار فائدة مرتفعة، أما وكالة موديز "Moody's" فقد وضعتها تحت الرقابة السلبية. أنظر: د: صبرينة فراح، الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي لحل الأزمة، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد التاسع، يونيو (٢٠١٨)، صـ ٧٨٣

[٢] المرجع نفسه، صـ ٧٨٩–٧٩٠.

[٣] د: محمد مداحي، أزمة الدين السيادي في اليونان وآثرها علي منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، بحث منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، العدد السابع، أبريل (٢٠١٧)، صـ ٦٢– ٦٣

حزمة الإنقاذ الثالثة: بدأت في أغسطس ٢٠١٥ حتي أغسطس ٢٠١٨، خلالها تم الإتفاق علي تقديم قروض بحوالي ١٥.٥ مليار يورو، بالإضافة إلي حزمة إنقاذ بقيمة ٨٦ مليار يورو، شريطة موافقة البرلمان علي حزمة إجراءات تقشفية بشروط إضافية أهمها الخصخصة (المطارات، البنوك، شبكات الكهرباء وغيرها)، ورفع الضرائب على القيمة المضافة، ليبلغ إجمالي ديون اليونان في العام ٢٠١٥ حوالي ٣١٢ مليار يورو أي ما يعادل ١٧٧% من الناتج المحلي الإجمالي[١].

وعلي إثر هذه المساعدات نجحت اليونان في تحقيق فائض أولي في بعض المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني خلال الفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٤، كرد فعل للمساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية. وهو ما يمكن تبيانه من خلال الجدول أدناه:

الجدول (١) الاقتصاد اليوناني: مؤشرات إقتصادية مختارة ٢٠١٨ – ٢٠٢٤

المؤشر الإقتصادي	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل البطالة	%19.3	% 17.3	% 16.3	% 14.8	% 12.4	% 10.9	% 9.4
معدل التضخم	% 0.8	% 0.5	% -1.3	% 0.6	% 9.3	% 4.2	% 2.7
معدل نمو الناتج المحلي	% 1.7	% 1.9	% - 9.3	% 8.4	% 5.6	% 2.3	% 2.1
قيمة الناتج المحلي (بالمليار)	212.146	205.275	188.329	214.811	217.753	238.275	250.276
نصيب الفرد من الناتج المحلي	19750.71	19140.61	17570.4	20115.92	20818.07	22805.2	23965.78
نصيب الفرد من الناتج العالمي	29732.85	30847.72	28359.17	32265.09	37218.89	39394.86	41187.7
الدين الحكومي (بالمليار)	190.7	185.5	213.2	201.1	179.5	168.8	158.8

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلي إحصاءات صندوق النقد الدولي، تم الإطلاع بتاريخ ١٨-٥- ٢٠٢٤، متاح علي الرابط الأتي:

https://www.imf.org/external/datamapper/profile/GRC

[١] د: صبرينة فراح، المرجع السابق، صـ ٧٩٠- ٧٩١

الفرع الثالث: توفير مصادر بديلة للتمويل الدولي

توفر الروابط التكاملية الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي تمويلاً لبرامج الإصلاح بإطار النشاط الإقراضي، عن طريق حزمة من القروض والمنح والتسهيلات للدول الأعضاء بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، يتم إبرام عقودها بين حكومات الدول المقترضة وبين المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية – وهي بطبيعتها كيانات متعددة الجنسيات–، ويسبق تقديمها جولات تفاوضية ومشاورات مكثفة مع الحكومة لتقييم الوضع الاقتصادي والمالي وحجم الإحتياجات التمويلية الكلية، ويتفق الطرفان علي السياسات الملائمة لمواجهتها. وهو ما يوفر السبيل نحو تدفقات إضافية لرأس المال الدولي الوارد للإقتصاد الوطني، وتخفيض فاتورة الإقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، ولعل مثاله ما أوردت المادة الأولي من إتفاقية واشنطن لعام ١٩٥٩ بشأن إنشاء بنك التنمية للبلدان الأمريكية، والمادة (١٤) من إتفاقية الخرطوم لعام ١٩٦٣ بشأن إنشاء بنك التنمية الأفريقي، والمواد (١–٢) من إتفاقية مانيلا لعام ١٩٦٥ بشأن إنشاء بنك التنمية الأسيوي، والمادة الثانية من إتفاقية جدة لعام ١٩٧٤ بشأن إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، والمادة الأولي من إتفاقية فورتاليزا لعام ٢٠١٤ بشأن إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمنظمة البريكس.

وثمة العديد من مؤسسات التنمية التي تستخدمها تلك التكتلات الاقتصادية الإقليمية بهدف تدعيم الإندماج البيني وتمويل المشاريع الإنمائية، بواسطة قروض أكثر يسراً من حيث أسعار الفائدة، ولآجال سداد أكثر مرونةً من تلك المقدمة من المجتمع الدولي، لعل أبرزها إقليمياً الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، وصندوق النقد العربي، (اللذين سوف نفرد لهما مساحة خاصة بالنظر لأهميتهما علي الصعيد الإقليمي في هذا الإطار).

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي: وهو مؤسسة مالية إقليمية عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تم إنشائها بموجب إتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٨، تنصب أغراضه في تمويل المشروعات العربية المشتركة، بقروض ميسرةً للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأولوية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي، بالإضافة لتمويل مشروعات القطاع الخاص عن طريق تقديم القروض والضمانات علي إختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشأت ذات الشخصية الإعتبارية في الدول الأعضاء، والمساهمة في رؤوس أموالها، وتوفير عمليات التمويل

الأخري والخدمات المالية والفنية والإستشارية اللازمة، وفقاً للقواعد والشروط التى يحددها مجلس المحافظين طبقاً للمادة الرابعة من إتفاقية الصندوق، وقد بلغ متراكم النشاط الإقراضي للصندوق منذ بدء عملياته عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ – للقطاعين العام والخاص– ٧٠٩ قرضاً بقيمة إجمالية ١١.٢ مليار دينار كويتي[١].

صندوق النقد العربي: منظمة عربية إقليمية تم إنشائها بموجب إتفاقية الدار البيضاء لعام ١٩٧٥، ليكون هيئة عربية مالية إقليمية متخّصصة، بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية في جميع الأقطار العربية، وتندرج أغراض الصندوق – طبقاً للمادة

---

[١] أسهمت هذه القروض في تمويل ٦٠١ مشروعاً في ١٨ دولة عربية، بما نسبته ٢٧.٤% من إجمالي تكاليف تلك المشاريع، منها ٧.٩ مليار دينار كويتي لمشاريع البنى الأساسية، أي ما يوازي ٧٠.٣% من إجمالي هذه القروض، منها ٣.٤ ملياراً لمشاريع الطاقة والكهرباء، و ٢.٩ ملياراً لمشاريع النقل والإتصالات، و ١.٥ ملياراً لمشاريع المياه والصرف الصحي، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بنسبة ١٨.١%، بقيمة إجمالية حوالي ٢.٠ مليار، منها ١.٥ مليار لمشاريع الزراعة والري والتنمية الريفية، وحوالي ٠.٥ مليار لمشاريع الصناعة والتعدين، بينما حصل قطاع الخدمات الإجتماعية على ٨.٩% من إجمالي هذه القروض، بقيمة إجمالية مقدارها حوالي ملياراً، لتمويل مشروعات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الإجتماعية، وبلغ نصيب مشاريع الإيجار المالي والتطوير الإداري وتخفيف المخاطر الزلزالية، حوالي ٢.٧% من إجمالي مبالغ القروض، بقيمة إجمالية مقدارها حوالي ٠.٣ مليار، كما تضمن النشاط الإقراضي للصندوق تقديم ١٧ قرضاً للقطاع الخاص، بقيمة إجمالية ٦٢.٣ مليون دينار كويتي، لتمويل ١٥ مشروعاً في ٧ دول عربية هي الكويت واليمن والسودان والأردن وموريتانيا ومصر والبحرين، شملت تطوير قطاعات الحديد والصلب والسكر وصوامع ومطاحن الغلال والزجاج والإسمنت ومعالجة وتسويق الأسماك وتعبئة مياه الشرب والسياحة والصحة والخدمات المالية، كما تضمنت المساهمة بمبلغ ٣٢.٠ مليوناً عند نهاية عام ٢٠٢٢ في رؤوس أموال ٨ شركات خاصة في ٥ دول عربية، هي السعودية ومصر واليمن والسودان والمغرب، بالإضافة إلى المساهمة بمبلغ ٠.٨ مليون في رأس مال صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنشأ من قبل مؤسسة التمويل الدولية، بينما بلغت القيمة التراكمية للمعونات التي أقرها الصندوق منذ بدء نشاطه وحتى نهاية عام ٢٠٢٢، حوالي ٤٧٤.٥ مليون دينار كويتي، منها ١٧٦.٤ مليوناً لتمويل ٦٧٧ معونة للدول العربية، و ٦٠٧ معونه بقيمة ٧٨.٥ مليوناً لتمويل مشاريع عربية مشتركة، يراجع: التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، (٢٠٢٢)، صـ ١٢– ١٩، متاح علي الرابط التالي: https://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=1

الرابعة من إتفاقية إنشائه– في تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛ والعمل على إستقرار أسعار الصرف للعملات العربية؛ وإرساء أساليب التعاون النقدي؛ والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة؛ وتطوير الأسواق المالية العربية؛ وإبداء المشورة حيثما يطلب منه ذلك حول سياسات الإستثمار الخارجي؛ وتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

وبحسب المادة الخامسة من ذات الإتفاقية، يستخدم الصندوق الوسائل والموارد المتاحة له بهدف تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأطراف مع باقي دول العالم؛ الناجم عن تبادل السلع والخدمات ومبالغ التحويلات وإنتقال رؤوس الأموال، وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء المؤهلة لتعزيز قدرتها الإقتراضية، والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها، وتقديم التسهيلات الإئتمانية وفقاً لأحكام الإتفاقية وسياسة الإقتراض المعتمدة لديه، وإجراء مشاورات دورية حول الأوضاع الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها تلك الدول، والقيام بإدارة أية أموال تعهد إلى الصندوق من قبل دولة أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى. وتتمثل أهم هذه القروض فيما يلي:

القرض التلقائي: يقدم الصندوق دعماً مالياً لتمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات بناءً على طلب البلدان الأعضاء وبما لا تتجاوز نسبته ٧٥% من إكتتاب هذه الدول في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ولا يشترط لحصول العضو علي هذا القرض والذي يصل مداه لثلاث سنوات، ضرورة إتفاق السلطات الوطنية مع الصندوق على برنامج لإصلاح السياسات الاقتصادية[1].

القرض العادي: تلجأ الدول الأعضاء لهذا القرض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن ٧٥% من اكتتابها المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ويُقدم عادةً بحدود ١٠٠% من اكتتاب العضو وبحد أقصى ١٧٥% بإضافة حدود القرض التلقائي، وذلك شريطة تبني الدولة العضو – بالإتفاق مع

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، أبريل (٢٠٢٣)، صـ ١١ – ١٢، متاح علي الرابط التالي: http://www.amf.org.ae

الصندوق– لبرنامج سياسات مالية تصحيحية يمتد سريانها لفترة لا تقل عن سنة، ويستهدف هذا البرنامج المساهمة في إعادة بناء الاحتياطي النقدي الأجنبي، وتثبيت سعر العملة، والإستمرار في تغطية مدفوعات الإستيراد، وتهيئة الظروف لتحقيق تنمية إقتصادية قوية، ومن خلال برنامجه الرقابي، يستطيع الصندوق القيام بمتابعة مستمرة لتنفيذ هذه الإجراءات، حيث تمثل استعادة الصحة الاقتصادية لهذه الدولة ضمانه لسحب الدفعات اللاحقة من القرض، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى، وتسدد كل دفعة خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها، وذلك حتي يتسنى إقراض هذه الأموال لدول أعضاء أخري.

القرض الممتد: تحصل البلدان المقترضة المعرضة لمخاطر ارتفاع أعباء الديون وتزايد نسبة العجز المزمن في ميزان المدفوعات على هذا القرض، والتي تمثل تعهداتها باتخاذ إجراءات تصحيحية معينة على مستوى السياسات الاقتصادية والمالية –والتي تغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين– جزءاً لا يتجزأ من إتفاق الإقراض مع الصندوق، وفي معظم الحالات، يُعرض برنامج السياسات الذي يستند إليه الإتفاق علي مؤسسات الصندوق ضمن خطاب نوايا، كما يُطرح بمزيد من التفصيل ضمن "مذكرة تفاهم"، ويقدم القرض الممتد عادةً بحدود ١٧٥% من اكتتاب العضو وبحد أقصي ٢٥٠ في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي، وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ السحب.

القرض التعويضي: يتوخى الصندوق بذل جهوداً إستثنائية لمساعدة الدولة التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها، نتيجةً لإنخفاض عوائد صادراتها، أو زيادة قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية والتي يعزي سببه لإنخفاض مستويات الإنتاج المحلي، ويقدم هذا القرض بأجل ثلاث سنوات، بحد أقصى ١٠٠% من إكتتاب العضو، ويشترط للحصول عليه أن يكون إنخفاض الصادرات أو زيادة الواردات الزراعية أمراً فجائياً ومؤقتاً[١].

[١] يصل عدد القروض التي وافق الصندوق علي تقديمها لدوله الأعضاء منذ أن باشر عملياته الإقراضية عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ مائة وتسعة وتسعون قرضاً بقيمه إجمالية تعادل ١١.٤ مليار دولار أمريكي، حيث بلغت نسبة القروض التى تدعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء ٥٨% من إجمالي هذه القروض، تليها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي الخاص بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة بحصة بلغت نسبتها ٣٣.٢%،

الفرع الرابع

تنوع الهياكل الإنتاجية والسلعية

يعد تنوع الهياكل الإنتاجية والسلعية مرتكزًا للتكامل الاقتصادي، وداعماً أساسياً للاستدامة الاقتصادية والإجتماعية للدول، فهو يُسهم في تلبية إحتياجات الطلب المحلي، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الأسواق العالمية، وقد جاءت هذه المزايا بمثابة دافع لجمهورية مصر العربية لتقديم طلب الإنضمام إلي منظمة البريكس، حيث تمتاز الصين بتنوع هيكلها الإنتاجي الصناعي غير النفطي، وتتصدر العالم في تصدير العديد من المنتجات الصناعية، بينما تمتلك روسيا قوة إنتاجية هائلة من النفط والغاز الطبيعي، هذا بخلاف تميزها في الصناعات الفضائية، أما جنوب إفريقيا فتتميز بصناعة وإستخراج المعادن والأحجار الكريمة ولاسيما اللؤلؤ؛ ولذلك كانت الخامسة عالمياً في تصدير خامات المعادن عام ٢٠٢٢، بينما تتميز البرازيل بمنتجاتها الزراعية كاللحوم والسكر والبن والشاي والحبوب، فيما كانت الملابس والمنسوجات الصادرات الأبرز لدى الهند التي تمتلك صناعة برمجيات متطورة[١].

المطلب الثاني

معوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي

تدل القرائن المتاحة علي أن تعثر جهود التكامل الاقتصادي لمجموعة من الأقطار إنما ترجع أسبابه لعوامل موضوعية خارجة عن إرادة أصحاب القرار السياسي أو الاقتصادي، ومع ذلك تقوم عروةً وثقي بين كينونة هذه الأسباب والمعوقات وبين غياب الفلسفة الاقتصادية الشمولية لدي هذه

ثم القروض المقدمة بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت نحو ٥.٤%، ثم قروض تسهيل الإصلاح التجاري بنسبة ٢.٣%، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط حوالي ١.١%، المرجع نفسه، صـ ١٢-١٤

[١] وللمزيد راجع: الدكتور شادي ابراهيم شحادة، والدكتورة رانيا محمد الشيخ، الإنعكاسات الاقتصادية لإنضمام مصر لتجمع البريكس، مجلة افاق أسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد السابع، العدد الثاني عشر، (٢٠٢٣)، صـ ٩٧ - ١١٠

الدول، وهو ما يحول دون إنفاذ الجهود الرامية لتقوية مستوى التداخل بين هذه الاقتصادات، ويؤدي لضعف آلية التنفيذ اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية، وبيانه كالأتي:

الفرع الأول

التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية

ثمة شروط موجبة لإقامة كيان اندماجي – إقليمي أو دولي– مستقل وفاعل، وهذه الشروط تشمل توفر الأدوات السياساتية التي يحتاج إليها واضعو القرار لتحقيق إستقرار الاقتصاد وتخطيط مساره المستقبلي – سياسات نقد ومالية عامة وتجارة وأسعار صرف–؛ ومؤسسات عامة قوية خاضعة للمساءلة – سياسياً وإدارياً وقانونياً– وسيطرة هيئات وضع السياسات سيطرة كاملة على الموارد الطبيعية للبلاد وعلى الحدود الوطنية – السيادة ووحدة الأراضي وسلامتها–؛ وإعتماد نظام وساطة مالية شامل وحديث يوجه المدخرات الوطنية والأجنبية إلى تمويل الإستثمار؛ وإذا لم تتوفر بعض هذه الشروط أو أحداها، يمكن عندئذ وصف الاقتصاد بأنه اقتصاد تابع.

ولا يختلف الاقتصاديون كثيراً في توصيف التبعية الاقتصادية Economic dependency بأنها "الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق طائفة من الدول بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، والتي كان من نتاجها تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها لجل سيطرتها علي شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها، وهيمنة دول المركز الرأسمالي ومعها الشركات متعددة الجنسية علي مصير تلك الدول، وتسخير مواردها لخدمة أغراض دول المركز وشركاته الإحتكارية الكبرى في إطار إستراتيجية عالمية للحفاظ علي النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع الإحتفاظ للدول التابعة بدور متدني في التقسيم الدولي للعمل وإن تغير هذا الدور من مرحلة لأخري"[1]. وجدير بالذكر أن التبعية الاقتصادية تتسربل بثلاثة أنماط مظهرية رئيسية هي: التبعية المالية Financial dependency، والتبعية التجارية

[1] د: ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، (١٩٨٩)، صـ ١٣

Commercial dependency، والتبعية التكنولوجية Technological dependency[1]، وذلك كالأتي:

أولاً: التبعية المالية

أدي توسع الدول النامية في برامج الإستدانة الخارجية أن أصبحت تلك الدول بحاجة ماسة إلي التمويل الأجنبي من أجل تعويض تدني مستوي منتجاتها وصناعاتها الوطنية، فالقطاعات الاقتصادية لتلك الدول لا تملك الإمكانات المادية والإدارية التي تمكنها من التطور حتي تصل إلي نفس مستوي الصناعات الأجنبية، أو تعويض خسائرها أثناء المدة التي تقوم خلالها بتطوير نفسها إذا تركت لمواجهة عوامل المنافسة الخارجية، أضف إلي ذلك العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعات تلك الدول، والناتج عن بطء معدلات نمو صادراتها، وإرتفاع معدلات نمو وارداتها، ما جعلها تشكل عائقاً رئيسياً للجهود التنموية وعبئاً علي الاقتصادات المدينة، بسبب دورها في استنزاف الموارد المالية لهذه الأقطار خدمةً لهذه الديون، ولا ريب أن هذه الزيادة المستمرة في حجم المديونية المالية لهذه الدول ترتب عليه إزدياد معدلات التبعية المالية للخارج[2].

ثانياً: التبعية التجارية

إن نمط تقسيم العمل الذي إعتمدته الدول الصناعية الرأسمالية والذي يتمثل في إختصاص الدول النامية بإنتاج وتصدير مجموعة من المواد الأولية والوسيطة، وإستيراد إحتياجاتها من السلع والمواد الإستهلاكية تامة الصنع قد مكن الدول الرأسمالية من تأمين الحصول علي جميع مستلزماتها من المواد الخام والأولية اللازمة لنمو إقتصاداتها، مع ضمان تبعية تلك الدول لها تجارياً، نظراً لصعوبة قيام صناعات وطنية بإمكانها منافسة هذه المنتجات المستوردة. وتتمثل أهم سمات هذا النوع من التبعية الاقتصادية في أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لدولة ما يتوقفان علي صادراتها إلي عدد محدود من الأقطار – غالباً ما تكون دولة أو منطقة إقتصادية معينة–، وتكمن المشكلة

---

[1] د: محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص– النظريات والإستراتيجيات– المشكلات، مطبعة البحيرة للنشر، مصر، ب. ط، (٢٠٠٨). صـ ٤١

[2] د:عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد للنشر، الرياض، الطبعة الأولي، (٢٠٠٦)، صـ ٥٥ – ٥٦

هنا في إنعدام التوازن في التوزيعات القطاعية للإنتاج، والتي تتركز بصوره عامة في مواد أولية شديدة التخصص، وهذا ما يجعل تلك البلدان عرضةً لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية، ذلك أن أي إنخفاض في الطلب العالمي علي أحدي تلك المواد سيعرقل عملية التنمية في البلدان المعنية[١]. وفي هذا الإطار يستخدم الاقتصاديون جملة من المؤشرات والمعايير لقياس مدي حدة التبعية التجارية وتطورها عبر الفترات الزمنية المختلفة، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

مؤشر درجة الإنكشاف الاقتصادي Economic exposure index: ويشير إلي معدل التجارة الخارجية لدولة ما (الصادرات + الواردات) إلي الناتج المحلي الاجمالي GDP، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على إرتفاع معدل إعتماد الاقتصاد الوطني علي الأسواق الدولية لتصريف الصادرات أو الحصول علي الواردات (ومن ثم زيادة التبعية التجارية)، وإرتفعت درجة تأثر الاقتصاد بالتغيرات في التجارة الخارجية والعكس صحيح[٢].

مؤشر التمركز السلعي للصادرات Commodity concentration index: ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان Herfindahl-Hirschman ويقيس مستوي التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات أو الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، أو تنوعها بين أكثر من سلعة أو مجموعة سلعية محددة، وتتراوح قيمة مؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلي درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات، وبالتالي تكون نسبة التبعية التجارية في أدني مستوياتها، فيما تشير القيم الأعلى إلي درجات تركز أكبر وبالتالي مستوي تبعية أعلي[٣].

---

[١] د: محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، المرجع السابق، صـ ٤١- ٤٢

[٢] ويمكن قياس درجة الإنكشاف الاقتصادي كالأتي: درجة الإنكشاف الاقتصادي = قيمة الصادرات + قيمة الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي ×١٠٠، يراجع: دكتور محمد عبدالعزيز عجمية، مرجع سابق، صـ ٤٣

[٣] ويمكن قياس درجة التمركز السلعي كالأتي: التمركز السلعي للصادرات = قيمة السلع المصدرة ÷ مجموع الصادرات ×١٠٠، راجع: يراجع: دكتور ميثم خضير جواد، أثر درجة الإنكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية علي معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي بإستخدام إنموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR، بحث منشور بالمجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة الحادية والعشرون، العدد التاسع والسبعين، (٢٠٢٣)، صـ ٤٧

مؤشر التمركز الجغرافي للصادرات Index Geographical concentration: ويقيس هذا المؤشر مدي تركز إجمالي صادرات الدولة في منطقة جغرافية معينة، أي أن كمية وقيمة صادرات الدولة تتجه نحو التركز في عدد محدود من الدول أو المناطق الجغرافية المحددة، وبالتالي كلما زادت نسبة هذا التركز كلما زاد تأثر الدولة بالقرارات الاقتصادية لهذه الدول وتبعيتها للخارج[١].

ثالثاً: التبعية التكنولوجية "التقنية"

تُعيق السياسات الإحتكارية لدول المركز الرأسمالي العالمي نمو قطاع التكنولوجيا في البلدان النامية بشتي السبل، وتعمل على تعميق علاقة الاعتماد والتبعية التكنولوجية القائمة بوسائل مختلفة أهمها: الهيمنة المعلوماتية، والإخضاع لشروط الاتفاقات المجحفة، وتحويلها من تبعية قسرية إلى تبعية بالتعاقد للبنية التحتية التكنولوجية لهذه الدول، واستغلال الموارد البشرية ذات الكفاءة، إلى جانب تغلغل الشركات التكنولوجية لهذه الدول الرأسمالية في الاسواق الداخلية للدول النامية وجني مكاسب ضخمة على حسابها، وكل ذلك بهدف المحافظة على الدور المتدني للدول التابعة في تقسيم العمل الدولي، واستمرار الطبيعة «الذيلية» لاقتصاديات تلك الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهكذا تبقى البنية الاقتصادية الاجتماعية للدول التابعة بنية متخلفة، فاقدة للتكامل البيني، تتسع فيها الهوة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك، ومفتقرةً إلى عناصر التجدد الذاتي[٢].

الفرع الثاني

إنخفاض القدرة علي تحمل أعباء الديون السيادية

يعبر مصطلح الديون بشكل عام عن إجمالي الديون المترتبة علي دولة ما خلال فترة زمنية معينة، والسبب وراء ذلك هو إقتراض الدولة من مواطنيها وفي هذه الحالة يدعي الدين بـ "الدين الداخلي Internal debt"، أو أن تلجأ إلي الإستدانة من الخارج، وهذا هو "الدين الخارجي External

---

[١] ويمكن قياس درجة التركز الجغرافي للصادرات كالتالي: التركز الجغرافي للصادرات = الصادرات إلي أهم دولتين ÷ مجموع الصادرات ×١٠٠، يراجع: محمد عبدالعزيز عجمية، مرجع سابق، صـ ٤٣

[٢] د: حسن عبدالعزيز حسن، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، (١٩٩٧)، صـ ٦٨-٧٠

debt"، وهذا النوع من الديون يدعي بـ "الدين السيادي Sovereign debt"، أي هو إجمالي الديون الخارجية علي دولة ما خلال فترة زمنية معينة، والتي تكون مقيمة بعملات أخري وليس عملاتها الوطنية[١].

وبعيداً عن الإطار السردي، يمكننا الإشارة للديون السيادية بأنها: مجموع الإلتزامات، أو الدفعات على الفائدة، وأصل الدين، والتي يلزم دفعها من جانب الدولة المدينة للدولة الدائنة في آجال إستحقاق محددة سلفاً، تشمل حقوق السحب الخاصة، والعملة والودائع وسندات الدين والقروض وغيرها من الحسابات المستحقة الدفع.

وفي إحصائية حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي توصل الصندوق إلي أن مستويات الدين العام العالمي بلغت مستويات غير مسبوقة، متجاوزةً حاجز الـ ١٠٠ تريليون دولار (٩٣ % من الناتج المحلي العالمي)، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها حتي نهاية العقد الحالي لتصل إلي (١٠٠ % من الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠)، ولعل السبب في ذلك يعود إلي أن إرتفاع مستويات الديون السيادية حول العالم يزيد من حدة تشديد الأوضاع المالية وارتفاع فروق العائد أو آثر تراجع النمو علي مستويات الديون المستقبلية[٢].

تعقيب:

أصبحت تسوية أعباء الديون السيادية بالفعل مسألة أكثر تعقيداً بسبب أوجه القصور التي تعتري الهيكل المالي الدولي، والذي تؤدي – بطريقة أو بأخري– لتكثيف أعباء الديون السيادية للبلدان المختلفة من خلال الحد من قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل بأسعار معقولة ودفعها إلى الإقتراض من مصادر خارجية أكثر تقلباً وتكلفة، ولا ريب أن الحجم المحدود للأسواق المالية المحلية وارتفاع مستويات الدين العام الخارجي يجعل هذه البلدان أكثر عرضة للصدمات الخارجية

---

[١] د: رحمة يونس، تداعيات أزمة الديون السيادية علي العملة الموحدة في منطقة اليورو "دراسة حالة اليونان ضمن منطقة اليورو"، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، (٢٠١٣)، صـ ٣

[٢] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر (٢٠٢٤).

وعدم الإستقرار المالي. على سبيل المثال، عندما تتغير الظروف المالية العالمية أو عندما يصبح المستثمرون الدوليون أكثر عزوفاً عن المخاطرة، يمكن أن ترتفع تكاليف الإقتراض فجأة، أضف إلى ذلك، أن إنخفاض قيمة عملة بلد ما، يمكن أن ترتفع معها مدفوعات الديون بالعملة الأجنبية، ما يترك أموالاً أقل للإنفاق على التنمية[١].

الفرع الثالث

ضعف التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية

يقتضي نجاح التكامل الإقليمي تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية بين أقطاره، لاسيما تثبيت أسعار صرف العملات الوطنية عند مستوى موحد يُعمل به في معاملات الإستيراد والتصدير، فالفوارق الكبيرة بين أسعار الصرف الرسمية والأسعار الحقيقية تسبب تشويهاً في المزايا التنافسية للإقتصادات المتكاملة، يؤدي إلى إرتفاع تكلفة التجارة البينية تتحّمل أعباءه بعض الأطراف دون أخرى. وقد فطنت التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الإتحاد الأوروبي لأهمية العمل بسياسات نقدية متشابهة أو موحدة، فإعتمد بدايةً نظام تثبيت أسعار الصرف، وتطورت الترتيبات الموحدة إلى أن بلغت الوحدة النقدية بإعتماد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وإنشاء البنك المركزي الأوروبي لإدارة السياسة النقدية. والجدير بالذكر أن الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧ رّسخت الإقتناع بأهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين دول الرابطة، خاصةً من خلال إقتراح إنشاء صندوق نقد آسيوي Asian Monetary Fund وعملة موحدة[٢].

---

[١] وللمزيد حول الديون السيادية يرجي مطالعة المصادر الأتية: إريك توسان، نظام الديون "تاريخ الديون السيادية والتبرؤ منها"، ترجمة وطباعة جمعية أطاك المغرب، الرباط، الطبعة الأولي، (٢٠١٩). Ali Abbas, Alex Pienkowski & Kenneth Rogoff, Sovereign Debt "A Guide for Economists and Practitioners", Oxford University Press, UK, First edition, (2020)

[٢] صندوق النقد الآسيوي هو فكرة قامت بطرحها الحكومة اليابانية خلال الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، أثناء إجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع وصندوق النقد الدولي التي إستضافتها مدينة هونج كونج في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧، وقد كانت الأهداف المعلنة آنذاك تتمثل في الرغبة في تدشين آلية للمراقبة الاقتصادية الإقليمية لإستكمال المراقبة العالمية لصندوق النقد الدولي، وتعزيز ترتيبات التمويل التعاوني الاقتصادي

الفرع الرابع: تعدد العراقيل الحمائية "الجمركيـة وغير الجمركية"

مـا تـزال التـدابير الحمائيـة والإجـراءات الراميـة إلـى الحـد مـن الصـادرات عائقـاً أمـام نمـو التجـارة الدولية، والتي تعد التعريفة الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل أكثرها ألقاً وقوة، وقد ورد ذكر التعريفة الجمركية نصاً في المادة (١٧/١) من قانون الجمارك المصري رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بأنها "جداول تعد طبقاً لوصف وتبويب السلع تتضمن فئات الضريبة الجمركية المقررة عليها والقواعد العامة لتفسيرها"، وبشكل عام فهي مجموع الرسوم الجمركية المطبقة على صادرات وواردات بلد ما خلال فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها وفقاً لمعايير متغايرة، تختلف من دولة لأخرى ومن بضاعة لأخرى، مثل القيمة، الوزن، الحجم، أو حتى النوع. وبسبب الطبيعة الخاصة للرسوم الجمركية يكون تحديد التعريفة الجمركية وتعديلها وإلغائها بقرار من رئيس الجمهورية على أن يعرض على الهيئة التشريعية لنظره فيما بعد، وقد أخذت مصر بهذا الاتجاه في قانون الجمارك. وليس لرسم الصادر أهمية تذكر اقتصادياً، لأن الاتجاه هو تشجيع الصادرات، أما رسم الوارد فهو الأداة الفعالة في السياسة التجارية الدولية[١].

وبحسب المادة الأولي (فقرة – ٥) من إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ فالرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل "هي الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة، وكذلك الرسوم والضرائب الأخري التى تفرضها

والفني بين الدول الأعضاء، إلا أن الواقع الدولي آنذاك أوحي بغير ذلك، فقد أثارت الشروط والإلتزامات الصارمة لعمليات الإنقاذ المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول الآسيوية أثناء الأزمة المالية في العام ١٩٩٧ السخط وعدم الرضا بين تلك الدول، وكان هذا الإستياء يرجع إلى حد كبير إلى انحسار نفوذ الدول الآسيوية علي سياسات صندوق النقد الدولي، فضلاً عن التقلبات المالية المتعلقة بالدولار الأمريكي وعدم استقرار العملة. وبصورة أكثر دقة، نشأت صعوبات ومشاكل لأنه خلال معظم فترة التسعينات، طبقت بلدان مثل تايلاند وإندونيسيا إلى حد كبير أنظمة سعر الصرف الثابت مع ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، وقد أدى اقتراح إنشاء الصندوق إلى خلاف حاد بين الحكومتين اليابانية من جهة، وبين الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي من جهة أخري، وفي نهاية المطاف لم يتم تأسيس الصندوق علي الإطلاق، يراجع: Phillip Y. Lipscy, Japan's Asian Monetary Fund Proposal, Stanford Journal of East Asian Affairs, Volume 3, (2003), pp 93 – 104

[١] المواد (١٢–١٥) من القانون المذكور

على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، أياً كان اسم هذه الرسوم والضرائب، ولا يدخل فى هذا التعريف الرسوم التى تجبى مقابل خدمات محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ"، وقد أوردت (الفقرة – ٦) من ذات المادة تعريفاً للقيود الغير جمركية جاء فيه "أنها التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود علي وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض علي الإستيراد". ولعل المثال الأبرز هنا يتجلي في الأقطار العربية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن سلعاً عديدة لا تزال تخضع لقيود حمائية جمركية، وذلك خلافاً لما يجب أن تكون عليه التجارة البينية العربية من إعفاء جمركي كامل حسب بنود إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تتمتع بمقتضي بنودها الواردات البينية للدول الأعضاء بإعفاء تشريعي من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ابتداءً من يناير ٢٠٠٨[١].

والذي نراه أن اتخاذ إجراءات فعالة بشأن تخفيض القيود التجارية غير الجمركية أمر ممكن من خلال آليات كفيلة بتسهيل المعاملات بين الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية (الأجهزة الحكومية–

---

[١] إنطلاقاً من أهداف إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والإجتماعي (رقم ٨٤٨ الدورة ٣٠ المؤرخ ٢٧ فبراير ١٩٨٢)، وبالإشارة إلي قراري المجلس (رقم ١٢٤٨ الدورة ٥٦ المؤرخ ١٣ سبتمبر ١٩٩٥) و (رقم ١٢٧١ الدورة ٥٧ المؤرخ ٦ مارس ١٩٩٦) بشأن الدعوة لتفعيل أحكام الإتفاقية السابقة بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتماشياً مع أحكام منظمة التجارة العالمية، تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) بموجب قرار المجلس (رقم ١٣١٧ الدورة العادية ٥٩ المؤرخ ١٩ فبراير ١٩٩٧) وقد شمل القرار المحاور السبعة الرئيسية التالية: (١) تحرير السلع ذات المنشأ العربي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق من ١ يناير ١٩٩٨ وبنسب متساوية تبلغ ١٠ % سنوياً، على أن يتم التحرير الكامل لهذه السلع في نهاية تلك الفترة الإنتقالية بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٨، (٢) إزالة العوائق غير الجمركية على السلع المتبادلة، (٣) يشترط لاعتبار السلعة ذات منشأ عربي أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاجتماعي والاقتصادي، (٤) إخطار المجلس الاقتصادي والإجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، (٥) تناط تسوية النزاعات التجارية العربية بالمجلس الاقتصادي والإجتماعي، (٦) منح الدول الأقل نمواً معاملة تمييزية. (٧) التشاور بين الدول الأطراف حول سبل تحرير تجارة الخدمات.

شركات الإستيراد والتصدير – الوسطاء التجاريين – البنوك) وغيرهم. ويتبلور أهم هذه القيود من وجهه نظر الباحث في الأتي:

- **القيود الفنية:** تتعدد أشكال الحواجز الفنية ذات الأغراض الحمائية، ومرد ذلك هو إختلاف نظم الجودة والمواصفات والمعايير القياسية، وعدم توصل الأطراف إلى إتفاقيات جماعية للإعتراف المتبادل بالمواصفات والمعايير المطبقة، بالإضافة إلي العبء الكبير الذي تمثله قواعد المنشأ، فهي تتطلب تحققاً من نسبة القيمة المضافة على السلع المتبادلة قبل إقرار إستحقاق المعاملة التفضيلية، وقد يعود ذلك أيضاً إلي إجراءات المراقبة الفنية والجمركية التي تتبع لضمان إستيفاء القيود الاستيرادية.

- **القيود الإدارية:** ما تزال الإجراءات الإدارية المرتبطة بتخليص البضائع وعمليات التقييم الجمركي تتسم بعدم المرونة، فإجراءات تقديم المستندات المتعلقة بالشحن والتأكد من صحتها والتدقيق فيها ومناولتها وفحصها، تستغرق وقتاً طويلاً، ولا ريب أن تقليل الوقت وتكاليف العمليات التجارية شرط ضروري لتيسير التجارة الإقليمية.

- **القيود النقدية:** فتراخيص الإستيراد والتصدير والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كضريبة الدمغة والرسوم القنصلية والرسوم الإحصائية ورسوم الخدمات الجمركية ورسوم العبور تؤدي لرفع تكاليف المبادلات التجارية. فضلاً عن الرسوم والضرائب التي تفرضها بعض الدول على عملية التصدير بحد ذاتها، وليس على قيمة السلع المصدرة أو كميتها، كما أن التدابير المالية التي تشترط الدفع المسبق على الواردات، والتداول بالعملة الصعبة تشكل عائقاً أمام التجارة البينية، خاصةً في الدول التي لا تزال تفرض قيوداً على عمليات الحساب الجاري.

المطلب الثالث

آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي

تعد الآثار الديناميكية Dynamic effects للتكامل الاقتصادي الإقليمي لاسيما في مرحلة الإتحاد الجمركي ذات أهمية بالغة لفهم تأثيره على الدول الأطراف، ويؤكد إقتصاديين أمثال Tibor Scitovsky و Béla Balassa و Warner Max Corden أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يؤدي إلى زيادة المنافسة، ووفورات الحجم، وزيادة الإستثمار، وكل ذلك يمكن أن يعيد

تشكيل المشهد الإقتصادي للبلدان الأعضاء بشكل كبير بمرور الوقت، ويوضح الآثار الأوسع نطاقاً بما يتجاوز مجرد الآثار التجارية المباشرة.

الفرع الأول

زيادة المنافسة

غالباً ما تعمل الصناعات الوطنية في أسواق ذات حماية تجارية حيث معدلات المنافسة منخفضة، ما يؤدى لتدني معدلات الكفاءة الإنتاجية، وبمجرد إبرام إتفاقية التكامل الاقتصادي يزيد تدفق السلع من البلدان الأعضاء الأخرى، وهنا يتعين على هذه الصناعات أن تعمل على تحسين كفاءتها وإنتاجيتها بأكثر الطرق فعالية إذا أرادت الحفاظ على حصتها من السلع المستوردة من الأعضاء وكذلك الواردات من غير الأعضاء أو مواجهة خطر الإقصاء، حيث تزداد معدلات الضغط التنافسي مع الشركات الأخري في كل قطر عضو[١].

الفرع الثاني

إقتصاديات الحجم

تشير اقتصاديات الحجم Economies of scale إلي ظاهرة انخفاض متوسّط تكلفة الوحدة الإنتاجية مع تراجع نطاق إنتاج المؤسسة أو حجمه. في سياق التكامل الاقتصادي ولاسيما في مرحلة الإتحاد الجمركي، ومع توسع حجم السوق وزيادة المنافسة، يمكن للشركات أن تنتج بشكل أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى إنخفاض متوسط التكاليف لكل وحدة إنتاجية، ويحدث هذا لأن الإنتاج بشكل أكبر يسمح للشركات بتوزيع التكاليف الثابتة على المزيد من المنتجات، واستخدام العمالة المتخصصة، والاستثمار في تكنولوجيا أفضل، مما يعزز في النهاية قدرتها التنافسية في السوق. وتعد الجماعة الأوروبية مثالاً رئيسياً على ذلك، حيث سمح تشكيل الإتحاد بالحد من تنوع المنتجات، وتشغيل الإنتاج لفترة أطول، والإستخدام الأفضل للموارد، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعزيز الإنتاجية الإجمالية[٢].

---

[١] دومينيك سالفاتور، المرجع السابق، صـ ١١٨

[٢] د: عمر صقر، المرجع السابق، صـ ٢٢٤

الفرع الثالث

الوفورات الخارجية

وفورات الحجم الخارجية External economies of scale هي عوامل تساعد على تقليل تكاليف الإنتاج مع زيادة حجم الإنتاج والمكاسب المالية في نفس الوقت، وهذه العوامل خارجة عن سيطرة الشركات والمؤسسات، فهي تغييرات على المستوى العام للصناعة يمكن للشركات ذات الصلة الاستفادة منها. على سبيل المثال، إذا سنت حكومة محلية مرسوماً يقدم حوافز ضريبية لتصنيع السيارات الكهربائية، فستنتقل شركات تصنيع السيارات الكهربائية إلى تلك الدولة، نظراً لوجود بنية تحتية وموارد ومعدات أكبر وفوائد صناعية محلية أخرى. وهناك أيضاً العديد من مصادر وفورات الحجم الخارجية، بما في ذلك زيادة التخصص، أو تدريب القوي العاملة، أو الابتكارات المستحدثة، أو العلاقات المشتركة مع الموردين[١]، وهنا يكتسي تنسيق السياسات الإقتصادية والبرامج فوق الوطنية في إطار التكامل الاقتصادي أهمية قصوى لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم الخارجية، وتجنب الأثار السلبية غير المقصودة والمنافسة الضارة، الأمر الذي يستوجب أن يكون هناك توازن بين حجم المعروض من إنتاج أي وحدة اقتصادية معينة (شركة أو مصنع) وحجم الطلب عليه في السوق، للحيلولة دون مشكلة فائض الإنتاج لاسيما في ظل غياب التكامل الإقتصادي بين هذه الأطراف[٢].

الفرع الرابع

حافز علي الإستثمار

تسعي المؤسسات الإقتصادية للأقطار في **التكتلات** الاقتصادية جاهدةً لتحسين الكفاءة الإنتاجية وإعتماد تقنيات جديدة للحفاظ على قدرتها التنافسية، لذا فإنها غالباً ما تحتاج إلى ترقية أو استبدال أصولها المالية (الثابتة والمتحركة)، ما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الإستثمار في هذه الأصول. وهذا التأثير الديناميكي يسهم في النمو الإقتصادي العام. كذلك بإمكان التكامل الاقتصادي الإقليمي

---

[١] المرجع نفسه، صـ ٢٢٤

[٢] وعلى الجانب السلبي، يمكن أن تؤدي وفورات الحجم الخارجية إلى إضعاف الميزة التنافسية للدولة، لأنها لا تستطيع استبعاد منافسيها من الاستفادة.

تحفيز الإستثمار الأجنبي لاسيما في مرحلة الإتحاد الجمركي من خلال خلق ظروف مواتية للبلدان غير الأعضاء، لإنشاء وحدات صناعية وشركات داخل إقليم الإتحاد الجمركي لتجنب التعريفات الجمركية على منتجاتها عند التصدير إلى الدول الأعضاء، وهو ما يسمي بـ "مصانع التعريفة الجمركية Tariff factories"، وتسمح هذه الإستراتيجية بالوصول إلى سوق الاتحاد بسهولة وتنافسية أكبر[١].

المبحث الثاني

مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي ومساراته

تشير النظريات الاقتصادية الحديثة وتجارب الدول إلى خمس مسارات متلاحقة ومتتابعة في مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي – **حسب درجة التكامل وعمقه**–، تبدأ بإتفاقات التجارة التفضيلية في التجارة البينية في أولي هذه المسارات، كمنطقة التجارة الحرة Free trade area، مروراً بالإتحاد الجمركي Customs union، فالسوق المشتركة Common market، فالوحدة الاقتصادية Economic union ، وتصل إلى حالة من الإتحاد النقدي الكامل والشامل Monetary union في أرقاها. وفي مختلف أنحاء العالم تجارب تكاملية عديدة تضم بلداناً كبري، كان بوسعها التخلي عن مزايا الإنخراط في تكتل أو تجّمّع معينّ بحكم تفرد وضعها الاقتصادي وقوته، إلا أنها آثرت الإنتفاع بمزايا التكامل الاقتصادي متعدد الأطراف، إدراكاً منها لصيرورته سمة النظام الدولي الحديث.

المطلب الأول

منطقة التجارة الحرة

منطقة التجارة الحرة: هي منطقة جغرافية ذات طابع إقتصادي، تدار بحسب قوانين خاصة، وهي مستثناة من القوانين التي تحكم الدولة التي تنتمي إليها، وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع، ويكون أعضاؤها من الدول قد وقعوا على اتفاقية لخفض الحواجز التجارية، وحصص الاستيراد، والرسوم الجمركية، وزيادة تجارة السلع والخدمات، وفيها

[١] د: عائشة خلوفي، مرجع سابق، صـ ٧٧

تلغى التعريفة الجمركية وكل الحواجز التجارية فيما بين البلدان الأعضاء، ويحتفظ كل بلد بحق تحديد تعريفاته الجمركية الخاصة بالبلدان غير الأعضاء[١].

وقد أوردت بشأنها المادة (٨/٢٤) من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "جات" لعام ١٩٤٧ تعريفاً جاء فيه "يقصد بمنطقة التجارة الحرة مجموعة من إقليمين أو أكثر من المناطق الجمركية التي تلغى فيها الرسوم واللوائح التجارية التقييدية الأخرى فيما عدا – ما تقتضيه الضرورة –، من تلك المسموح بها بموجب المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والعشرون على جميع التجارة بين الأقاليم المكونة للمنتجات التي تنشأ في تلك الأقاليم".

ويتبين لنا بالتحليل أن تحريراً بسيطاً للعوائق التجارية متمثلاً في إلغاء التعريفة الجمركية داخل منطقة التجارة الحرة ينجم عنه إزالة التشوّه التجاري بين الأطراف وخلق تشوّه تجاري جديد مع غير الأطراف، فتطبيق الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لمعدلات تعريفة جمركية متفاوتة تجاه بلدان العالم الخارجي يؤدي إلى إستيراد البلدان الأعضاء ذات التعريفة العالية لوارداتها من باقي بلدان العالم من خلال البلدان الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض إستغلال فروق التعريفة، وتستدعي معالجة هذه الظاهرة إنشاء جهاز لمراقبة دخول الواردات للبلدان الأعضاء، وتحديداً لمعايير قواعد المنشأ Rules of origin.

وتعد إتفاقية منطقة التجارة الحرة – وغيرها من الإتفاقيات التجارية الإقليمية – مخالفة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favoured Nation treatment (MFN) الخاص بمنظمة التجارة العالمية، إلا أن المادة (٢٤) من إتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ وكذلك اتفاقية منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٤ تمنحان إتفاقيات مناطق التجارة الحرة استثناءً من هذه القواعد شريطة مراعاة بعض

---

[١] د: استيفان ب ماكى، التجارة الدولية، ترجمة الدكتور حسان علي بابكر، مطبعة جامعة صلاح الدين، العراق، بدون طبعة، (١٩٩٠)، صـ ١٣٠

الاشتراطات[1]، وعلي ذلك لكي يسمح لدولة طرف في منظمة التجارة العالمية بالانضمام إلى اتفاقية تجارية إقليمية ينبغي الإلتزام بما يلي:

(أولاً) أن يكون غرض الإتفاقية تيسير التجارة بين الأطراف المتعاقدة وليس عرقلتها أمام الأطراف الغير متعاقدة. ويلتزم الأطراف بإبلاغ المنظمة بالاتفاقيات الجديدة ليتم تقرير مدى اتساقها مع قواعد المنظمة.

(ثانياً) أن تؤدي هذه الإتفاقيات إلى الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية على التجارة المتداولة للأطراف وفي إطار جدول زمني محدد سلفاً، وألا تكون الرسوم واللوائح وغيرها من القواعد التجارية السارية المفعول لدي الأطراف الموقعة على منطقة التجارة الحرة، – **نفس الشرط في جميع مسارات التكامل الاقتصادي**– أعلى أو أكثر تقييداً من الرسوم الجمركية الموجودة بين نفس الأطراف الموقعة قبل تشكيل منطقة التجارة الحرة.

(ثالثاً) هناك شرط إضافي يتعلق بمراعاة المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس (الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات لعام ١٩٩٥) بشأن التكامل الاقتصادي لأطراف الإتفاقية.

المطلب الثاني

الإتحاد الجمركي

أوردت المادة (٨/٢٤) من الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٤٧ أهم تعريف قانوني معاصر لمفهوم الإتحادات الجمركية في القانون الدولي، بنصها علي أنه لأغراض هذه الإتفاقية "يقصد بالإتحاد الجمركي إستبدال إقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر بحيث يتم: (أ) إلغاء الرسوم والأنظمة التجارية التقييدية الأخرى، باستثناء الحالات الضرورية المسموح بها بموجب المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والعشرون) فيما يتعلق بجميع التجارة بين الأقاليم المكونة للاتحاد أو على الأقل فيما يتعلق بجميع التجارة في المنتجات التي تنشأ في هذه الأقاليم، (بـ) مع مراعاة أحكام الفقرة (٩) يتم تطبيق نفس الرسوم

---

[1] يتطلب مبدأ الدولة الأولي بالرعاية من الأعضاء منح أفضل معاملة تعريفية وتنظيمية مواتية لمنتج أي عضو عند استيراد أو تصدير "المنتجات المشابهة" إلى جميع الأعضاء الآخرين. وهذا هو المبدأ التأسيسي لمنظمة التجارة العالمية، ويندرج الإطار القانوني للمبدأ المذكور في المواد (١، ٣/٧، ٥، ١٧) من إتفاقية الجات لعام ١٩٤٧

وأنظمة التجارة الأخرى من قبل كل عضو من أعضاء الاتحاد على تجارة الأقاليم غير المشمولة في الاتحاد".

فالاتحادات الجمركية هي منطقة تتمتع بحرية إنتقال السلع بين الدول الأطراف دون أية رسوم جمركية أو قيود غير جمركية أو ضرائب ذات أثر مماثل، تخضع لتشريعات جمركية ولوائح تجارية وتعريفة جمركية موحدة للواردات من الدول الأخري، كما تحصل فيها الضرائب والرسوم علي السلع الأجنبية في نقطة دخول واحدة، ويكمن الفارق الجوهري بين الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في المقاربة تجاه الأطراف الخارجية، فبينما تستطيع الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة إنشاء أي نظام تعريفي للتطبيق على الواردات من الأطراف غير الأعضاء حسب الضرورة واتباعه، فضلاً عن سياسات إقتصادية أحادية الجانب ومستقلة، يتطلب الاتحاد الجمركي من جميع الأطراف إقامة تعريفات جمركية خارجية موحدة بالنسبة للتجارة مع الأطراف غير المشاركة والتقيد بها. وبهذا المعنى، فإن الاتحاد الجمركي أكثر حصريةً من منطقة التجارة الحرة[١]. وتشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلي أن ثمة ١٧ إتفاقية إتحاد جمركي تم التصريح بها لدي المنظمة، وهذا شرط أساسي لتفعيلها علي مستوي القانوني الدولي[٢].

وبشأن الإتحاد الجمركي العربي فقد حددت القمة العربية التنموية الاقتصادية والإجتماعية بالمملكة العربية السعودية في دورتها الثالثة في عام ٢٠١٣ أوائل العام ٢٠١٥ موعداً أولياً لإطلاق الإتحاد الجمركي العربي، إلا أن البطء في المفاوضات الفنية وتشعبها أدى إلى تأخير الموعد بقرار من القمة الاقتصادية العربية في دورتها الرابعة المنعقدة في بيروت عام ٢٠١٩، وإجمالاً: تتمثل الخطوات التي تم الإنتهاء منها في سبيل إقامة الإتحاد الجمركي العربي في الأتي: القانون الجمركي العربي الموحد: تم إعتماده رسمياً خلال الدورة العادية (١٠٥) للمجلس الاقتصادي والإجتماعي بموجب القرار رقم (ق٢٢٦٥) المؤرخ فبراير ٢٠٢٠، ويتضمن ١٨١ مادة موزعةً على ١٧ باباً. تغطي التعاريف والأحكام العامة المتعلقة بالتعريفات، والمرجعية القانونية والمبادئ

---

[١] د: استيفان ب ماكى، مرجع سابق، صـ ١٣٠

[٢] قاعدة بيانات الإتفاقيات التجارية الإقليمية بمنظمة التجارة العالمية، تم الإطلاع بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح علي الرابط الأتي: http://rtais.wto.org

والأسس؛ وأحكام تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة والضرائب غير المباشرة؛ وكل ما يتعلق بالسلع والموارد والإستيراد والتصدير ؛ وشروط وآليات المنع والتنفيذ؛ وكل ما يتعلق بشروط وترتيبات عمل الاتحاد الجمركي العربي. دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد: وقد إعتمد خلال ذات الدورة بعد أن أقره مديرو ورؤساء الجمارك في إجتماعهم المنعقد في يوليو ٢٠١٩[١].

المطلب الثالث

السوق المشتـركة

السوق المشتركة: هي تكتل إقتصادي بين دولتين أو أكثر بهدف إلغاء الحواجز والعوائق المتعلقة بالتبادل التجاري فيما بين أطرافه، ويتيح حرية إنتقال الأشخاص ورأس المال عبر الحدود، كما يعمل على توحيد سياسات التبادل التجاري مع الدول غير المنتسبة إليه. ولا ريب أن هذا النظام يشّكّل مرحلة متقدمة في التكامل الاقتصادي، فبالإضافة إلى التكامل التجاري الذي يتحقق في نظام الإتحاد الجمركي، تفتح السوق المشركة الطريق للتكامل على مستوى عوامل الإنتاج حيث تُزال القيود المفروضة على حركة اليد العاملة ورأس المال بين البلدان الأعضاء بشكلٍ تام[٢]. ومن خلال هذا التعريف يمكننا القول أنه لكي يتم تعريف التكتل الاقتصادي كسوق مشتركة، يجب إستيفاء الجوانب التنظيمية التالية:

- إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والحواجز المتعلقة باستيراد وتصدير السلع والخدمات.
- اعتماد قيود تجارية مشتركة مثل التعريفات الجمركية على البلدان الغير أطراف في السوق.
- عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال قادرة على التحرك بحرية دون قيود.

---

[١] اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا "أسكوا"، التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلي الإتحاد الجمركي "الفرص والتحديات"، ٩ سبتمبر (٢٠٢٠)، صـ ١٩-٢٣، متاح علي الموقع الإلكتروني الأتي: publications-escwa@un.org

[٢] د: فردية اسماعيل، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأداة للتحوط ضد مخاطر الأزمات المالية "دراسة حالة المنطقة النقدية الأوروبية"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، (٢٠٢١)، صـ ١٨

وإذا جاء التكتل الاقتصادي خلواً من أحد الشروط السالفة فإنه لا يعد سوقاً مشتركاً، على سبيل المثال، إذا كانت عوامل الإنتاج مثل العمالة ورأس المال غير قادرة على التحرك بحرية دون قيود بين الدول الأعضاء، فإن الترتيب سيتم تعريفه بدلاً من ذلك على أنه إتحاد جمركي وليس سوقاً مشتركة.

المطلب الرابع

الإتحاد الاقتصادي

الاتحاد الاقتصادي: هو نوع من التكتلات التجارية التي ينتمي إليها اقتصادان أو أكثر عن طريق اتفاق قانوني حكومي دولي بين البلدان ذات السيادة بهدف تعزيز المزيد من أدوات التكامل الاقتصادي؛ وتبني سياسات مشتركة بشأن:

– توطيد مبادئ التجارة الحرة والتعريفة الجمركية المشتركة وحرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص (الطبيعيين والاعتباريين) ضمن دول الإتحاد.

– الإزالة التدريجية للإختلافات التشريعية والمالية والإدارية والسياسات الوطنية والسعي نحو تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى الأطراف.

– تحرير كافة عناصر النظام المالي وخلق سوق مالي بين الأطراف، بما يشمله ذلك من توحيد أسعار الفائدة والعائد على الأوراق التجارية والمالية.

– إنشاء مؤسسات مشتركة ذات طبيعة فوق قومية لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية[١].

المطلب الخامس

الإتحاد النقدي

الإتحاد النقدي: هو المسار الأكثر شمولية من مسارات التكامل الاقتصادي، وينشأ عندما تشترك دولتان أو أكثر في عملة موحدة، أو تقرران ربط أسعار صرف عملاتها من أجل الحفاظ على قيمة العملة عند مستوى معين. حيث تتم إدارة السياسة النقدية، في كل دولة من هذه الدول، بشكل موحد

[١] المرجع السابق، صـ ١٨– ١٩

ومتزامن. وقد أشار الاقتصادي ماخلوب Machlup إلي تعريف التكامل النقدي بأنه "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلي تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية"[١].

الخاتمة:

تزامن انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع جهود دولية متعددة الأطراف لمحاولة التأصيل النظري والعلمي لظاهرة التكامل الاقتصادي باعتبارها أهم البدائل لتحرير التجارة الدولية بصرة غير تمييزية وفقاً لمبدأ الدولة الأولي بالرعاية، وقد استهدفنا من خلال هذه الدراسة التعرف علي الإطار العام للتكامل الإقتصادي الإقليمي، كمفهومه، وأهدافه، وأهميته، ومعوقاته، وفي ضوء ذلك انتهينا إلي جملة من النتائج:-

- ✓ للتكامل الاقتصادي الإقليمي دوراً إيجابياً في تفعيل حركة التجارة الدولية ونمو معدلات الرفاهية الاقتصادية في الدول الأطراف، وقد آشرنا سلفاً للارتفاع الكبير لنتائج التبادل التجاري البيني (صادرات – واردات) في عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا كنتيجة مباشرة لقيام حالة من حالات التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.
- ✓ تمثل التكتلات الاقتصادية درجة من درجات التكامل الاقتصادي الذي ينشئ بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، وجغرافياً، وتاريخياً، وثقافياً، والتي يمثل التكامل الاقتصادي بالنسبة لها مسعىً مشترك للنفاذ إلي الأسواق الخارجية والاستفادة من مزايا مبدأ "الدولة الأولي بالرعاية"، فضلاً عن حماية الإنتاج الوطني من عوامل المنافسة الخارجية.
- ✓ في ظل الأوضاع الدولية الراهنة وانتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية أصبح التكامل الاقتصادي أمراً لا مفر منه، فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفرداً، بعد أن أصبحت التكتلات الاقتصادية هي شعار النظام الدولي الحديث.

---

(١) Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, op.cit, pp 70-71

- ✓ معظم حالات التكامل الاقتصادي القائمة تقريباً جاء اقتراحها أو تشكيلها لدوافع سياسية على الرغم من أن الحجج التي طرحت لصالحها تم التعبير عنها في صيغة اقتصادية.
- ✓ ترزح الكثير من التكتلات الاقتصادية اليوم تحت أعباء ديون سيادية تثقل كاهل حكوماتها والمجتمعات القائمة فيها، ما يقيد قدراتها على إدارة ماليتها العامة بما يخدم احتياجاتها، داخلياً وخارجياً، ولذلك نستطيع القول أن مشكلة التكامل الاقتصادي الإقليمي تتلخص في كونها "مشكلة ديون" في المقام الأول.

وعطفاً علي ما سبق يمكن الإيعاز بجملة من المقترحات والتوصيات وذلك كما يلي:-

- ✓ الإستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية التي حققت نجاحات من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي وإتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، وتوظيف هذه التجارب حسب خصوصية المجتمع واحتياجاته الفعلية.
- ✓ إعداد استراتيجية اقتصادية متكاملة ومشتركة لإزالة القيود وفتح الأسواق أمام منتجات الدول الأقطار من السلع والخدمات، وتشجيع تجارة الخدمات والتجارة الالكترونية، وإيلاء أهمية قصوى للتحديات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك كالأمن (الدفاعي، السيبراني، الغذائي) بإنشاء مجالس متخصصه تضم الجهات ذات الصلة.
- ✓ قيام الهيئات التشريعية والبرلمانية داخل الدول الأطراف بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية الملائمة لتشجيع وتيسير التبادل التجاري والارتقاء بأداء المؤسسات الاقتصادية، تمهيداً للوصول إلي الإندماج الاقتصادي الشامل، والعمل على إنشاء هيئة رقابية للإشراف على آليات فض النزاعات الاقتصادية بين الدول الأطراف من خلال خبراء متخصصين يتم انتخابهم لدورات محددة.
- ✓ تحقيق التقارب التنظيمي للقواعد والمقاييس واللوائح التنظيمية، وتبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية، والإصدار والتبادل الالكتروني لشهادات المنشأ، ومعالجة التكاليف المرتبطة بانتقال السلع والأمور اللوجستية، ورفع كفاءة الإدارات والمنافذ الحدودية لتسهيل حركة العبور وتقليل زمن الإفراج الجمركي.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: القواميس والمعاجم اللغوية:

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مراجعة وتحقيق أنس محمد الشامي وزكريا جابر احمد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولي، (٢٠٠٨).

(٢) مجموعة مؤلفين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية للنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة، (٢٠٠٤).

(٣) د: احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للنشر، القاهرة، المجلد الثالث، الطبعة الأولي، (٢٠٠٨).

(٤) Editors of the American Heritage Dictionaries, The American Heritage Dictionary of the English Language, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Boston, New York, USA, fifth edition, (2011), p 566

ثالثاً: الكتب:

(١) د: عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة، مصر، الطبعة الأولي، (٢٠٠٥).

(٢) د: فارس رشيد البياتي، التكامل الإقتصادي العربي "فرضيات ومقارنات عالمية معاصرة"، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولي، (٢٠٢٤).

(٣) د: ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، (١٩٨٩).

(٤) د:عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الإقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد للنشر، الرياض، الطبعة الأولي، (٢٠٠٦).

(٥) د: محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، التنمية الإقتصادية: المفاهيم والخصائص- النظريات والإستراتيجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة للنشر، مصر، بدون طبعة، (٢٠٠٨).

(٦) د: استيفان ب ماكى، التجارة الدولية، ترجمة الدكتور حسان علي بابكر، مطبعة جامعة صلاح الدين، العراق، بدون طبعة، (١٩٩٠).

(٧) د: حسن عبدالعزيز حسن، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، (١٩٩٧).

رابعاً: الرسائل العلمية:

(١) د: عبدالجليل هويدي، التجارة البينية داخل التكتلات الإقتصادية في ظل الأزمات المالية "دراسة حالة التبادل التجاري الأورومغاربي"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكره، الجزائر، (٢٠٢٢).

(٢) د: فردية اسماعيل، التكتلات الإقتصادية الإقليمية كأداة للتحوط ضد مخاطر الأزمات المالية "دراسة حالة المنطقة النقدية الأوروبية"، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، (٢٠٢١).

(٣) د: رحمة يونس، تداعيات أزمة الديون السيادية علي العملة الموحدة في منطقة اليورو "دراسة حالة اليونان ضمن منطقة اليورو"، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، (٢٠١٣).

(٤) د:عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية علي حركة التجارة الدولية "دراسة حالة الإتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، (٢٠١٢).

خامساً: البحوث العلمية والتقارير:

(١) د: عبدالله هاشم عبدالله، التكامل الإقتصادي الدولي من منظور إسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، العدد السادس، ديسمبر (٢٠٢٣).

(٢) د: شادي ابراهيم شحادة، والدكتورة رانيا محمد الشيخ، الإنعكاسات الإقتصادية لإنضمام مصر لتجمع البريكس، مجلة افاق أسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد السابع، العدد الثاني عشر، أغسطس (٢٠٢٣).

(٣) د: ميثم خضير جواد، أثر درجة الإنكشاف الإقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية علي معدل النمو الإقتصادي في الإقتصاد العراقي بإستخدام إنموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR، بحث منشور بالمجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة الحادية والعشرون، العدد التاسع والسبعين، ديسمبر (٢٠٢٣).

(٤) د: السيد احمد فهمي، ماهية العولمة كإحدي المتغيرات العالمية المعاصرة، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، الأكاديمية الإفريقية للدراسات الحديثة، تركيا، المجلد الأول، العدد الثالث، (٢٠٢٢).

(٥) د: صبرينة فراح، الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي لحل الأزمة، بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد التاسع، يونيو (٢٠١٨).

(٦) د: محمد مداحي وآخرون، أزمة الدين السيادي في اليونان وآثرها علي منطقة اليورو وإقتصاديات الدول العربية، بحث منشور بالمجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، الجزائر، العدد السابع، أبريل (٢٠١٧).

(٧)التقرير السنوي للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، (٢٠٢٢)، متاح علي الرابط التالي: https://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=1

(٨) التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، أبريل (٢٠٢٣)، متاح علي الرابط التالي: http://www.amf.org.ae

(٩) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا "أسكوا"، التكامل الإقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلي الإتحاد الجمركي "الفرص والتحديات"، ٩ سبتمبر (٢٠٢٠)، متاح علي الموقع الإلكتروني الأتي: publications-escwa@un.org

سادساً: الإتفاقيات الدولية والقوانين:

(١) الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٤٧

(٢) الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات لعام ١٩٩٥

(٣) إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١

(٤) قانون الجمارك المصري رقم ٢٠٧ لعام ٢٠٢٠

سابعاً: المراجع الأجنبية:

(1) Paul James & others, Urban Sustainability in Theory and Practice, Routledge, Taylor & Francis Group, New York, USA, 1st Edition, (2015).

(2) Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, The Macmillan Press LTD, London, 1st edition, (1977).

(3) Miroslav N. Jovanovic, International economic Integration: limits and prospects, Routledge, Taylor & Francis Group, London, 2nd Edition, (2014).

(4) Béla Balassa, The Theory of Economic Integration, George Allen and Unwin LTD, London, 1st edition,(1962).

(5) Peter Robson, The Economics of International Integration, Routledge, Taylor & Francis Group, New York, USA, 4st Edition, (1998).

(6) Paul Streeten, Economic Integration "Aspects and Problems", Leyden: A. W. Sythoff، USA,1st edition, (1961).

(7) Jean-Yves Huwart and Loïc Verdier, Economic Globalization "Origins and Consequences", OECD insights, OECD Publishing, (2013), Available at: http://dx.doi.org/10.1787/9789264111899-en

(8) Phillip Y. Lipscy, Japan's Asian Monetary Fund Proposal, Stanford Journal of East Asian Affairs, Volume 3,(2003).

ثامناً: المواقع الإلكترونية:

(١) الموقع الرسمي للمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متاح علي الرابط التالي: https://www.gcc-sg.org/ar-sa

(٢) الموقع الرسمي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا"، متاح علي الرابط التالي: http://comesa.opendataforafrica.org

(٣) الموقع الرسمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، متاح علي الرابط التالي: https://www.aseanstats.org